المؤتلف والمختلف

فى

التوابـــــع

دكتور

سعيد محمد مغازى عوض فودة

مدرس اللغويات

فى كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر - إيتاى البارود

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصـــلاة والسلام علـــى خـــير خلـــق الله أجمعين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تمسك بهديه إلى يوم الديـــن ، **وبعد** : فالتابع هو الاسم المشارك لما قبله فى إعرابه مطلقا ([1]) ، وهو علـــى خمسة أنواع : النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل ، ثـــم إن وجه انحصار التوابع فى هذه الأنواع الخمسة أن التابع إما أن يكون بواسطة حرف وإما لا ، فالذى يكون بواسطة حرف هو عطف النســـق ، والـــذى لا يكون بواسطة حرف إما أن يكون له ألفاظ محصورة معروفـــة ، أو يكـــون بإعادة اللفظ الأول أو تقويته بموافقه معنىً أوْلاَ ، فالذى لا يكون بواســـطة حرف فإن كانت له ألفاظ محصورة معروفة ، أو كان بإعادة اللفـــظ الأول أو تقويته بموافقه معنى فهو التوكيد ، والذى لا يكون بواسطة حرف وليس مـــن النوعين السابقين فإما أن يكون بالمشتق أو ما فى قوته وهو النعت ، وإما أن يكون بالجامد وهـــو عطف البيان.([2])

والناظر فى هذا الباب – أعنى باب التوابع – يعلم أنه توجد أوجـــــه ائتلاف كما أنه توجد أوجه اختلاف فيما بينها ، وليس هذا لكل ناظر ، فـــهى لم يجمعها عنوان يوضحها ، ولذلك كان البحث عنها أمرا هامـــا يســـترعى النظر ، ومن ثم عمدت لجمعها ، ولَمِّ شتاتها ودراستها دراسة موضوعيـــة ، وتنقية أحكامها فى بحث مستقل حتى يسهل على القارئ الوصول إلى بغيته ، فكان لى ما أردت ، فسميته : **المؤتلف والمختلف فى التوابع** .

([1]) شرح ابن عقيل ٣/١٩٠.

([2]) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣/٢٩٩ .

وقد اقتضت طبيعته أن يشتمل على مقدمة وفصلين تعقبـــهما خاتمـــة وفهرس للمصادر والمراجع وآخر للموضوعات .

أما المقدمة فقد اشتملت على تعريـــف التـــابع ، وأنواعـــه ، ووجـــه انحصـــاره فى هذه الأنواع ، وسبب اختيارى لهذا البحث ، والخطـــة التـــى اتبعتها ، ومنهجى فيه .

وأما **الفصل الأول فهو بعنوان : المؤتلف فى التوابع .**

وجعلته فى عشرة مباحث :

المبحث الأول : أوجه الائتلاف بين النعت وعطف البيان .

المبحث الثانى : أوجه الائتلاف بين النعت والتوكيد .

المبحث الثالث : أوجه الائتلاف بين النعت وعطف النسق .

المبحث الرابع : أوجه الائتلاف بين النعت والبدل .

المبحث الخامس : أوجه الائتلاف بين عطف البيان والتوكيد .

المبحث السادس : أوجه الائتلاف بين عطف البيان وعطف النسق .

المبحث السابع : أوجه الائتلاف بين عطف البيان والبدل .

المبحث الثامن : أوجه الائتلاف بين التوكيد وعطف النسق .

المبحث التاسع : أوجه الائتلاف بين التوكيد والبدل .

المبحث العاشر: أوجه الائتلاف بين عطف النسق والبدل .

وأما الفصل الثانى فهو بعنوان : المختلف فى التوابع .

وجعلته فى عشرة مباحث :

المبحث الأول : أوجه الاختلاف بين النعت وعطف البيان .

المبحث الثانى : أوجه الاختلاف بين النعت والتوكيد .

المبحث الثالث : أوجه الاختلاف بين النعت وعطف النسق .

المبحث الرابع : أوجه الاختلاف بين النعت والبدل .

المبحث الخامس : أوجه الاختلاف بين عطف البيان والتوكيد .

المبحث السادس : أوجه الاختلاف بين عطف البيان وعطف النسق .

المبحث السابع : أوجه الاختلاف بين عطف البيان والبدل .

المبحث الثامن : أوجه الاختلاف بين التوكيد وعطف النسق .

المبحث التاسع : أوجه الاختلاف بين التوكيد والبدل .

المبحث العاشر : أوجه الاختلاف بين عطف النسق والبدل .

وتمثل منهجى فى دراسة هذه المبـــاحث فـــى المنـــهج الاســـتقرائى والاستنباطى .

وأما الخاتمة فقد ضمنتها أهم النتائج ، ثم سجلت فى نهايـــة البحـــث فهرسا لأهم المراجع التى اعتمدت عليها ، وفهرسا آخر للموضوعات .

هذا وقد اجتهدت قدر استطاعتى طمعا فى الاقتراب من الصـــواب ، شأنى شأن أى إنسان يؤدى عملا ما ، فهو ينشد فيه الكمـــال – والكمـــال لله وحده – ، ولذا فإنى ألتمس من كل من نظر الغلط فى هذا العمل أن يصفح ، ولا يكن من أناس بالغلط يفرحون ، وليصلح ما يجد .

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ (١)

دكتور

سعيد محمد مغازى

---

(١) سورة هود من الآية (٨٨) .

الفصل الأول

المؤتلف فى التوابع

المبحث الأول

أوجه الائتلاف بين النعت وعطف البيان

أما النعت : فهو التابع (١) الذى يكمل متبوعه (٢) ببيان صفة من صفاته (٣) .

---

(١) (التابع) يشمل التوابع كلها ، وخرج بقيد التكميل : ما عدا النعت من التوابع ، وإنما خرج بقية التوابع لأنه ليس شيء منها يدل على صفة المتبوع ، أو صفة ما تعلق بالمتبوع ، ولهذا وجب فى النعت أن يكون مشتقا ليدل على الذات ، وعلى المعنى القائم بها ، وعطف البيان والبدل وإن جاز ذلك فيهما إلا أنه لا يقصد بهما التكميل بإيضاح المتبوع أو تخصيصه وضعا .

منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٣/١٩١ .

(٢) اعلم أن النحاة يفسرون قولهم فى تعريف النعت : (المتمم لمتبوعه) بأحد تفسيرين :

الأول : أن معناه : المفيد لما يطلبه المتبوع بحسب المقام ، وممن اختار هذا التفسير الأشمونى [٣/٥٩] ، وهو تفسير شامل لكل المعانى التى يرد لها النعت من التوضيح والتخصيص والمدح والذم والترحم والتعميم والإبهام والتوكيد و التفصيل ، فلا يرد عليه الاعتراض بأنه غير جامع .

والتفسير الثانى : حاصله أن معنى المتمم لمتبوعه الموضح له فى المعارف والمخصص له فى النكرات ، وهذا تفسير قاصر ، لأنه لا يشمل ما يكون النعت فيه لغير التوضيح والتخصيص ، ومعنى هذا أن تعريف النعت-على تفسير المتمم بهذا التفسير - غير جامع ، وكل تعريف غير جامع يكون فاسداً ، لخروج بعض أفراد المعرف عنه .

إلا أنه يمكن أن يقال : إن التوضيح فى المعارف والتخصيص فى النكرات هما أشهر الأغراض التى يأتى لها النعت ، وما عداهما من الأغراض نادر قد لا يلتفت له. وقد يمكن أن يقال : إن المدح والذم والترحم وما عدا هذه الثلاثة كل واحد منها يدل على التوضيح إن كان المنعوت معرفة ، وعلى التخصيص إن كان المنعوت نكرة ، وعلى ذلك تكون العبارة شاملة . عدة السالك ٣/٣٠١ ، ٣٠٢ بتصرف يسير .

(٣) الصفة تطلق باعتبارين : عام وخاص ، فالعام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود ، والخاص باعتبار التابع وهو أن يقال : تابع على معنى فى متبوعه من =

نحو : مررتَ برجل كريم ، أو من صفات ما تعلق به –وهو سَبَبِيُّه– نحو : مررتَ برجل كريم أبوه .(١)

وأما عطف (٢) البيان (٣) : فهو التابع (٤) الجامد المشبه للصفة فى

= غير تقييد ، فكلمة : (تابع) تخرج الخبر ؛ إذ الخبر ليس بتابع ، وإنما هو جـــزء مستقل بخلاف الصفة ، فإنها ليست بمستقلة،(من غير تقييد) يخرج منه الحال ، فـإن الحال تدل على هيئة فاعل أو مفعول:الإيضاح فى شرح المفصل ٤٤١/١.

(١) أوضح المسالك ٣٠٠/٣ ، وشرح ابن عقيل ١٩١/٣ ، وحاشية الخضرى ١١٩/٢ .

(٢) العطف لغة الرجوع ، أطلق على التابع المخصوص ، لأن المتكلم رجع إلـــى الأول فأوضحه بالثانى ، أو شركه معه فى الحكم ، وهو فى الأصل مصدر قولك : عطفت الشىء إذا ثنيته فجعلت أحد طرفيه على طرفه الآخر ، وهـو - أيضـا - مصـدر قولك: عطف الفارس على قرنه أى : مساويه فى الشجاعة .

حاشية الخضرى ١٣٨/٢ ، وعدة السالك ٣٤٦/٣ وانظر:لسان العرب (عطـف) ٩/ ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٣) سمى هذا النوع (عطف بيان) لأن اللفظ الثانى تكرار للفظ الأول ، لأن الثانى يشـبه أن يكون مرادفا للأول ، لأن الذات المدلول عليها باللفظين واحدة ، وإنمـا يؤتـى بالثانى لزيادة البيان . عدة السالك ٣٤٦/٣ وانظر حاشية الصبان ٨٥/٣ .

ولتعلم أن حقيقة عطف البيان تخالف حقيقة عطف النسق ، فلذلك لـم يذكـر لـهما تعريف واحد يجمعهما ، لأن الحقائق المختلفة لا يجمعها تعريف واحـد . عـدة السـالك ٣٤٦/٣ .

كما ينبغى أن تعلم أن كثيرا من النحويين لا يكادون يعرفون عطف البيـان علـى حقيقته وإنما يذكرونه عارضا فى مواضع . انظر : الأشباه والنظائر ٢٦٢/٢ .

(٤)(التابع) : جنس فى التعريف يشمل جميع التوابع ، وخرج بـ (الجامد) الصفة ، لأنها مشتقة أو مؤولة به ،و(المشبه للصفة) فصل أول يخرج به النعت ،و(فـى إيضـاح متبوعه.. إلخ) فصل ثان يخرج به بقية التوابع وهى : التوكيد وعطف النسق والبدل ، فإنه لا يؤتى بواحد من هذه الثلاثة لقصد الإيضاح أو التخصيص استقلالا ، فإن أفاد =

إيضاح متبوعه وعدم استقلاله ([1]) نحو ([2]) : **أقسم بالله أبو حفـــص عمـــر** فـــ (عمر) عطف بيان ؛ لأنه موضح لأبى حفص .([3])

= واحد منها شيئا من ذلك كعطف أحد المترادفين على الآخر عطف نسق وكبدل الكل من الكل ، فإن هذه الفائدة ليست مقصودة .

عدة السالك ٣/٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ومنحة الجليل ٣/٢١٩ .

([1]) التحقيق فى ذلك أن عطف البيان يأتى لأغراض كثيرة ، وأن أشهرها أربعة :

الأول : توضيح متبوعه وهذا يكون فى المعارف نحو : أقسم بالله أبو حفص عمر .

الثانى : تخصيص متبوعه وهذا يكون فى النكرات نحو قوله تعالى ﴿ **مِنْ مَاءٍ صَدِيـــدٍ** ﴾ عند من جوز مجىء عطف البيان فى النكرات .

الثالث : المدح نحو قوله تعالى : ﴿ **جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ** ﴾ ذكر هذا الزمخشـــرى فى الكشاف ١/٦٤٦.

الرابع : التأكيد وذلك كما فى قول الشاعر : **لقائل يا نصر نصر نصرا** .

ذكره بعضهم ، والمختار فى هذا البيت أن الثانى توكيد لفظى للأول .

منحة الجليل ٣/٢١٨ ،٢١٩ وانظر : أوضح المسالك ٣/٣٤٦-٣٤٨.

([2]) رجز لرؤبة فى : شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧١، ولعبد الله بن كيسبة أو لأعرابـــى فى : خزانة الأدب ٥/١٥٤ ، ١٥٥، ١٥٦ ، ولأعرابى فى : التصريـــح ١/١٢١ ، وبلا نسبة فى : لسان العرب (فجر) ١٠/١٨٩ ، (نقـــب) ١٤/٢٤٩ ، وشـــرح شذور الذهب ٤٠٦ ، والشاهد فيه قوله : (أبو حفص عمر) حيث جاء قوله (عمر) عطف بيان على قوله (أبو حفص) . أبو حفص : كنية لأمير المؤمنين عمر بـــن الخطاب - رضى الله عنه - ، و(حفص) فى الأصل : اسم من أسماء الأسد .

([3]) شرح ابن عقيل ٣/٢١٨ ، ٢١٩ وانظر : أوضح المسالك ٣/٣٤٦ ، ٣٤٧ ، وحاشـية الخضرى ٢/١٣٨ .

ومن هنا أقول : إن عطف البيان يجامع النعت من حيث إنه يبين ويوضح كما يفعل النعت. ([1])

يقول ابن يعيش : " عطف البيان مجراه مجرى النعت يؤتى به لإيضاح ما يجرى عليه ، وإزالة الاشتراك الكائن فيه ، فهو من تمامه كما أن النعت من تمام المنعوت نحو قولك : مررت بأخيك زيد ، بينت الأخ بقولك : زيد ، وفصلته من أخ آخر ليس بزيد ، كما تفعل الصفة فى قولك : مررت بأخيك الطويل ، تفصله من أخ آخر ليس بطويل ، ولذلك قالوا : إن كان له إخوه فهو عطف بيان ، وإن لم يكن له أخ غيره فهو بدل ، وهو جار على ما قبله فى إعرابه كالنعت ، إن كان مرفوعا رفعت ، وإن كان منصوبا نصبت ، وإن كان مجرورا خفضت ([2]) انتهى .

إذن فجملة الأمر – كما يرى ابن يعيش – أن عطف البيان([3]) يشبه الصفة من أربعة أوجه :

أحدها : أن فيه بيانا للاسم المتبوع ([4]) كما فى الصفة .

([1])انظر : التوطئة ١٧٨، ١٧٩ ، وشرح الجمل ٢٩٤/١ ، وشفاء العليل ٧٦٣/٢ ، وشرح المكودى ٢٠٠ ، وإتحاف ذوى الاستحقاق ١٩٥/٢ .

([2])شرح المفصل ٧١/٣ وانظر : شرح المقدمة الجزولية ٦٦٤/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٩٣/٢

([3]) اعلم أن عطف البيان من قبل التوابع قائم بنفسه على خفائه ، وأحكامه فى التكرير والعطف والإعراب فى التقديم والتأخير والعامل فيه أحكام الصفة . الأشباه والنظائر ٢٦٣/٢ .

([4]) الغرض من عطف البيان تبيين الاسم المتبوع وإيضاحه . ابن الناظم ٥١٤ ، ٥١٥ ، والهمع ١٣٢/٣ .

الثانى : أن العامل فيه هو العامل فى الأول المتبوع ([1]) بدليل قولك : يا زيدُ زيدُ وزيداً ، بالرفع على اللفظ والنصب على الموضع ، كما تقول : يا زيد الظريفُ والظريفَ ، و: يا عبد الله زيدا بالنصب كما تقول : يا عبد الله الظريف .

الثالث : أنه جار عليه فى تعريفه ([2]) كالصفة .([3])

الرابع : امتناعه أن يجرى على المضمر ([4]) .....

([1]) انظر : المقتضب ٣١٥/٤ ، والأصول ٢٣/٢ ، وأسرار العربية ٢٦١ ، وشرح الجمل ٢١٥/١ ، والمساعد ٤١٥/٢ ، والهمع ١١٤/٣ ، وشرح الأشمونى ٥٨/٣ ، وحاشية الصبان ٥٨/٣ .

([2]) على مذهب البصريين . انظر ارتشاف الضرب ١٩٤٣/٤ ، وشفاء العليل ٧٦٣/٢ والمساعد ٤٢٣/٢ .

هذا ولا يشترط التساوى فى رتبة التعريف ، خلافا لابن عصفور حيث ذهب إلى أن عطف البيان لا يكون إلا أعرف من المعطوف عليه . شرح الجمل ٢٩٤/١ .وانظر الكتاب ١٨٩/٢ ، وارتشاف الضرب ١٩٤٤/٤ .

([3]) أعلم أن الصفة توافق موصوفها تعريفا وتنكير ، وإنما وجبت الموافقة فى ذلك حذراً من التدافع بين ما هو فى المعنى واحد،لأن فى التعريف إيضاحا وفى التنكير إبهاما ، والنعت والمنعوت فى المعنى واحد فتدافعا . الهمع ١١٧/٣ .

([4]) لا يكون عطف البيان مضمراً وفاقاً ، ولا تابعا لمضمر على الصحيح ، لأنه فى الجوامد نظير النعت فى المشتق ، وجوز بعضهم جريانه على المضمر ، فإنه قال فى : قاموا إلا زيدا : إن (زيدا) بيان للمضمر فى (قاموا) . الهمع ١٣٣/٣ . وانظر : ارتشاف الضرب ١٩٤٣/٤ .

وقياس مذهب الكسائى جواز إتباع عطف البيان ضمير الغائب قياسا على النعت .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٥/٣ .

كما يمتنع (١) من الصفة . (٢)

---

(١) المضمر لا يقع موصوفا ولا صفة . انظر : شرح المفصل للخوارزمـــى ٢/٩٧ . ، والإيضاح فى شرح المفصل ١/٤٤٥ .

خلافا للكسائى فإنه اجاز أن ينعت الضمير بنعت مدح نحو قوله تعالى ﴿ لا إلــه إلا هو الرحمن الرحيم ﴾ ، أو ذم نحو : مررت به الخبيث ، أو ترحم نحو قول الشاعر :

قد أصبحت بقَرقَرَى كَوَانِسا فلا تلمه أن ينام البائسا

المغنى ٢/٨٥ ، ٨٦ وانظر : المساعد ٢/٤١٩ ، والهمع ٣/١٢٠ ، ١٢١،وشــرح الأشمونى ٣/٧٢ ، ٧٣ ، وحاشية الدسوقى ٣/١٥ .

(٢) شرح المفصل ٣/٧١ ، ٧٢ وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢٥ ، وشرح عمدة الحافظ ٢/٥٩٨ ، والهمع ٣/١٣١، ١٣٥ والأشـــباه والنظـــائر ٢/٢٥٩ ، وشـــرح الأشمونى ٣/٨٥ ، وحاشية الصبان ٣/٨٥ ، ٨٦ ، ٨٨ .

المبحث الثانى

أوجه الائتلاف بين النعت والتوكيد

التوكيد مصدر : وكّد ، والتأكيد مصدر : أكَّد ، وهما لغتان (١) ، وهو : تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره ،(٢) وهو قسمان : توكيد معنوى وهو بألفاظ محصورة (٣) ، وهو على ضربين :

أحدهما : ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد ، وله لفظان : النفس نحو : جاء زيد نفسه ، والعين نحو : جاء زيد عينه .

الثانى : ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول ، والمستعمل لذلك : كلا وكلتا وكل وجميع .

وتوكيد لفظى (٤) وهو على ضربين - كذلك — .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٣ ، والهمع ١٣٦/٣ ، وانظر : لسان العرب (أكد) ١٦٩/١ ، (وكد) ٣٨٢/١٥ .

(٢) الهمع ١٣٦/٣ .

(٣) يرد على هذا الحصر أنه قد يقال : زارنى القوم ثلاثتهم ، أو يقال : أما القوم فقد زارونى ثلاثتهم ، برفع (ثلاثتهم) فى المثالين على أنه توكيد ، وعلى هذا يكون لفظ (ثلاثة) وأخواته من ألفاظ التوكيد المعنوى ، مع أنه لم يذكره أحد من النحاة .

والجواب عن هذا : أنهم حين يعدون ألفاظ التوكيد المعنوى إنما يذكرون الألفاظ التى اشتهر استعمالها فى هذا المعنى ، فلا ينافى أن هناك ألفاظا غيرها تستعمل أحيانا فى التوكيد المعنوى ولكنها لم تشتهر .

ثم إن هذين المثالين اللذين ذكرتهما يجوز فى كل واحد منهما نصب (ثلاثتهم) على أنه حال . انظر : عدة السالك ٣٢٧/٣ .

(٤) اعلم أن التوكيد اللفظى أوسع مجالا من التوكيد المعنوى ، لأنه يدخل فى المفردات الثلاث وفى الجمل ، ولا يتقيد بمظهر أو مضمر معرفة أو نكرة ، بل يجوز مطلقا، =

أحدهما : تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناء به نحو قوله تعالى : (١) ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ (٢)

الثانى : توكيد بالمرادف ، وعبر عنه ابن مالك بتقوية الأول بموافقه معنًى نحو : قُمْ أنت ، و : قمتُ أنا. (٣)

أما أوجه الائتلاف بين النعت والتوكيد فإن هذا ممثل فيما يلى :

الوجه الأول : أن التوكيد يشبه النعت فى أنه تابع من غير واسطة حرف. (٤)

الوجه الثانى : أن التوكيد يشبه النعت فى أنه تابع من غير أن ينوى بالأول الطرح .(٥)

الوجه الثالث : أن العامل فى الصفة هو العامل فى المتبوع ،وكذلك فى التوكيد .(٦)

الوجه الرابع : أن النعت ربما تبع فى الجر غير ما هو له دون رابط إن أمن اللبس نحو قولهم : هذا جحر ضب خرب ، فحق (خرب)

= إلا أن السماع فى بعضها أكثر ، فلا يكاد يسمع أو ينقل : إن إن زيدا قائم ، وإنما أكثر ما يأتى فى تكرار الاسم أو الجملة . الأشباه والنظائر ١٢٢/٢ .

(١) سورة الفجر الآيتان ٢١، ٢٢ .

(٢)شرح ابن عقيل ٢٠٦/٣ ، ٢٠٧ ، ٢١٤ ، وحاشية الخضرى ١٣٦/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٣٠١/٣ ، ٣٠٢ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/١ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) وقيل : العامل فيهما تبعيتهما لما جريا عليه . التصريح ١٠٨/٢ ، ١١٥ . وانظر : حاشية الشيخ يس ١١٤/٢ ، وعدة السالك ٢٩٩/٣ .

أن يرتفع ، لأنه نعتَ (جحر) ، و(جحر) مرفوع ، لكنه جعل تابعا لـ(ضب) ، لمجاورته إياه مع أمن البس ، وقد يفعل ذلك بالتوكيد .([1])

الوجه الخامس : أن النكرة كما أنها لا تنعتَ بالمعرفة ([2]) فكذلك لا تؤكد .([3])

الوجه السادس : أنه يجوز تعدد النعوتَ ([4]) ، كما يجوز ذلك فى المؤكدات .([5])

الوجه السابع : أنه لا يجوز عطف الصفات المتفقة المعانى على بعض ([6]).

([1]) شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٣ ، ٣٠٩ وانظر : شفاء العليل ٧٤٨/٢ ، ٧٤٩ ، وحاشية الشيخ يس ١٠٩/٢ ، وعدة السالك ٣٠٣/٣ ، والتوهم عند النحاة ٧٦ .

([2]) البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٣٠٠/١ ، ٣١٣ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ .

([3]) الصحيح أنه لا يجوز توكيد النكرة أصلاً لا بالنفس ولا بالعين ، ولا بكل ولا ما فى معناها ، لأن أسماء التوكيد كلها معارف إما بالإضافة نحو : نفسه وعينه وكله ، وإما بالعلمية نحو : أجمع وأكتع ، أو بنية الإضافة تريد : أجمعه وأكتعه .

أما ما أنشدوا من قوله : حولا أكتعا ، ويوما أجمعا ، وفرع (أجمع) فشاذ ، وينبغى أن يحمل على البدل لا على التوكيد ؛ لامتناع توكيد النكرة بهذه الأسماء .

شرح الجمل ٢٦٩/١ .

وانظر : البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٣٧١/١، ٣٧٤-٣٧٧ .

([4]) أوضح المسالك ٣١٣/٣ ، والتصريح ١١٣/٢ .

([5]) شرح عمدة الحافظ ٥٥٣/١ ، ٥٥٩ ، والتصريح ١٢٤/٢ .

([6]) والسبب فى ذلك أنه يؤدى إلى عطف الشىء على نفسه ، وظاهر كلامهم الجواز ولَوْفى الجمل ، ونقل الدمامينى عن الواحدى ما يدل على الوجوب فى الجمل نحو : مررت برجل يحفظ القرآن ويعرف الفقه ويتقى الله .

انظر : حاشية الشيخ يس ١٢٠/٢ .

كما أنه لا يجوز عطف المؤكدات على بعض .([1])

الوجه الثامن : أنه يجوز عطف الصفات المختلفة المعانى على بعض ، كما أنه يجوز ذلك فى التوكيد اللفظى ([2]) .

الوجه التاسع : أن التوهم يكون فى النعت والتوكيد . ([3])

([1]) هذا فى التوكيد المعنوى . شرح عمدة الحافظ ٥٥٣/١ ، ٥٥٩ ، والبسيط ٣٨٣/١، ٣٨٥.

([2]) إن كان المؤكد جملة فالأكثر اقترانها بالعاطف وهو (ثم) خاصة نحو قوله تعالى : " كلا سوف تعلمون . ثم كلا سوف تعلمون " ، وقد تأتى الجملة المؤكدة بدون العاطف نحو : قولة عليه السلام " " والله لأغزون قريشا ، والله لأغزون قريشا ، والله لأغزون قريشا " كررها ثلاث مرات ، ويجب الترك للعاطف عند اللبس وإيهام التعدد نحو " ضربت زيدا ضربت زيدا . أوضح المسالك ٣٣٦/٣ ، والتصريح ١٢٧/٢ ، ١٢٨ وانظر : شرح الرضى على الكافية ٣٦٨/٢ ، وارتشاف الضرب ١٩٥٩/٤.

وإنما جاز العطف فى التوكيد اللفظى دون ألفاظ التوكيد المعنوى لأن التأكيد اللفظى لما كانت ألفاظه متفقة اغتفر فيه العاطف ، لأنه وإن كان يدل على المغايرة لكن الاتفاق ينفى ذلك ، بخلاف ألفاظ التوكيد المعنوى فإنها لما كانت مختلفة كان الإتيان بالعاطف مقويا للمغايرة ، فلذلك لم يجز الإتيان به فيها . حاشية الشيخ يس ١٢٧/٢.

([3]) التوهم عند النحاة ١٦١ ، ١٦٢ .

المبحث الثالث

أوجه الائتلاف بين النعت وعطف النسق

يأتلف النعت مع عطف النسق (١) فى عدة أوجه :

الوجه الأول : أن العامل فى الصفة هو العامل فى الموصـــوف،(٢) وكذلـــك الحال فى المعطوف والمعطوف عليه عطف نسق .(٣)

الوجه الثانى : أن إعرابهما كإعراب ما يجريان عليه .(٤)

الوجه الثالث : صحة القطع إلى الرفع أو النصب فى الصفة (٥) ، والصحيح أن القطع يدخل - كذلك - عطف النسق (٦).

---

(١) بفتح السين اسم مصدر من نسقت الكلام أنسقه عطفت بعضه على بعض ، والمصدر: نسقا بالسكون ، قيل : وبالفتح أيضا ، ويقال : نسقت الدر نظمته ، ونســـقت الشـــىء بالشىء إذا أتبعته إياه ، والمراد هنا : المنسوق إطلاقا للمصدر على المفعول . حاشية الخضرى ١٤١/٢ وانظر : لسان العرب (نسق) ١٢٧/١٤ .
والنسق عبارة الكوفيين ، وأكثر ما يقول سيبويه : باب الشركة،ارتشـــاف الضـــرب ١٩٧٥/٤ وانظر : الكتاب ٤٤١/١ ،٣٢/٣ ، والمساعد ٤٤١/٢ .

(٢) أسرار العربية ٢٦١ ، واللباب فى علل البناء والإعراب ٤٠٦/١ ، وعـــدة الســـالك ٢٩٩/٣ .

(٣) البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٣٢٩/١ ، ٣٣١ ، وعدة السالك ٣٠٠/٣ .

(٤) شرح المفصل للخوارزمى ٩٥/٢ ، ١٢٧ ،وأسرار العربية ٢٦٠ ، ٢٦٧ ، وشـــرح المكودى ١٩١ ، ٢٠١.

(٥) شرح عمدة الحافظ ٥٤٣/١ - ٥٤٦ ، والبسيط فى شرح جمل الزجـــاجى ٣١٦/١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ .

(٦) النحو الوافى ٤٣٥/٣ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ .

الوجه الرابع : أن الصفة تطابق الموصوف فى التعريف والتنكير ([1]) ، وكذلك الأمر فى عطف النسق .([2])

الوجه الخامس : أن الصفات المتعددة يجوز عطف بعضها على بعض ([3]) ، وهذا هو حال عطف النسق .([4])

الوجه السادس : أن الصفات المتعددة هى لموصوف واحد ([5]) ، وكذلك المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول - على الأصح-. ([6])

الوجه السابع: أنه لا يجوز فصل الموصوف المبهم - كاسم الإشارة ونحوه - من صفته الذى لا يستغنى عنها ، وكذلك لا يجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه عطف نسق إذا كان المعطوف متمما للمعطوف عليه .([7])

([1]) شرح المفصل للخوارزمى ٩٥/٢ ، وأسرار العربية ٢٦٠ ، والفصول الخمسون ٢٣٤.

([2]) التوطئة ١٩٦ .

([3]) اللباب فى علل البناء و الإعراب ٤٠٨/١ ، والفصول الخمسون٢٣٥ ، والبسيط فى شرح جمل الزجاجى ٣١٨/١.

([4]) علل النحو ٣٧٧ ، والتوطئة ١٩٦ .

([5]) اللباب فى علل البناء والإعراب ٤٠٧/١ ، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٠٣ ، وحاشية الخضرى ١٢٨/٢ .

([6])هذا مقيد بما إذا لم يكن العاطف مرتبا . حاشية الشيخ يس ١٥٢/٢ ، وحاشية الصبان ١١٩/٣.

([7]) النحو الوافى ٤٣٥/٣ ، ٤٣٦ .

الوجه الثامن : أنه يصح الفصل بين الصفة وموصوفها بـــ(كان) الزائـــدة بلفظ الماضى نحو : سعيت لزيارة صديقٍ - كان - مريـــضٍ ، كذلك يصح الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بـــ(كـــان) الزائدة بلفظ الماضى نحو : الصديق الحق مخلص فى الشدة – كان - والرخاء .([1])

الوجه التاسع : أنـــه يصح حذف الموصوف ([2]) ، كما أنه يصـــح حـــذف المعطوف .([3])

الوجه العاشر : أنه ليس من اللازم فى الصفة - ولا فى عطف النســق - أن تكون لفظا مفردا ، فقد تكون مفردة ، وقد تكـــون جملـــة أو شبه جملة .([4])

الوجه الحادى عشر : أن التوهم يكون فى الصفة ([5]) ، كما أنه فى عطـــف النسق .([6])

([1]) المصدر السابق ٤٣٦/٣ .

([2]) أمالى ابن الشجرى ٢٥/١ ، ٩٩/٢ ، ٥/٣ ، وشرح المفصل للخوارزمـــى ١٠٦/٢ ، واللباب فى علل البناء والإعراب ٤٠٦/١ ، وشرح المكودى ١٩٥ .

([3]) شرح ابن عقيل ٢٤٢/٣ ، وحاشية الخضرى ١٥٦/٢ .

([4]) النحو الوافى ٤٣٦/٣، ٤٧٢ ، ٤٧٦ .

([5]) التوهم عند النحاة ١٦٢ .

([6]) السابق ١٣٨ .

المبحث الرابع

أوجه الائتلاف بين النعت والبدل

البدل ([1]) : هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة . ([2])

([1]) هذه هى تسمية البصريين لهذا النوع من التوابع ، أما الكوفيون فيسمونه : الترجمة والتبيين ، حكى ذلك الأخفش ، وحكى ابن كيسان أنهم يسمونه : التكرير . شرح الأشمونى ٣/١٢٣ ، وعدة السالك ٣/٣٩٩.

([2]) التابع ، جنس ، و (المقصود بالحكم) يخرج : النعت والتوكيد وعطف البيان ، لأن كل واحد منها مكمل للمقصود بالحكم لا مقصود به ، وأما النسق فثلاثة أنواع : **أحدها:** ما ليس مقصودا بالحكم نحو : جاء زيد لا عمرو ، و : ماجاء زيد بل عمرو ، أو : لكن عمرو.

أما الأول فواضح ؛ لأن الحكم السابق منفى عنه ، وأما الآخران فلأن الحكم السابق هو نفى المجىء ، والمقصود به إنما هو الأول ،وذلك لأن المعطوف بـ(بل) والمعطوف بـ(لكن) بعد النفى يثبت لهما نقيض الحكم السابق ، وأما الحكم المذكور فالمقصود به هو الأول ، فقولك : ما جاء زيد بل عمرو معناه : أن عدم المجىء ثابت لزيد ، وأن عمرا ثبت له المجىء ، وكذلك شأن مثال (لكن) .

النوع الثانى : ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله ، فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه المقصود ، وذلك كالمعطوف بالواو نحو : جاء زيد وعمرو ، و : ما جاء زيد ولا عمرو .

وهذان النوعان خارجان بما خرج به النعت والتوكيد وعطف البيان .

النوع الثالث : ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله ، وهذا هو المعطوف بـ(بل) بعد الإثبات نحو : جاءنى زيد بل عمرو .

وهذا النوع خرج بقوله : (بلا واسطة) ، والغرض الذى يقصده المتكلم من الإتيان فى كلامه بالبدل بعد ذكره المبدل منه هو إفادة توكيد الحكم وتقريره بواسطة ذكر الاسم =

واعلم أولاً أن الأغراض التى يأتى لها النعت فى الكلام كثـــيرة (١) ، وأن الذى يعنينى أن أذكره لك من هذه الأغراض : الإيضاح وفســـره قـــوم بأنه: رفع الاشتراك اللفظى الواقع فى المعارف على سبيل الاتفاق .

ومعنى هذا أنه قد يتفق أن يكون لك عدة أصدقاء كـــل واحـــد منـــهم يسمى: سعيدا ، فإذا قال لك قائل : حضر سعيد ، لم تـــدر أى الســـعيدين ، فيلزمه أن يضيف إلى اسمه نعتا يوضحه لك فيقول : حضر ســـعيد الكـــاتب مثلا .

كما فسره آخرون بأنه : رفع الاحتمال فى المعارف .(٢)

واعلم ثانيا أن الغرض الذى يقصده المتحدث من الإتيان فـــى كلامـــه بالبدل بعد ذكره المبدل منه هو إفادة توكيد الحكم وتقريره ، وكذلك ظـــهور الأمر بعد أن لم يكن ظاهرا .(٣)

= مقصودا بالحكم بعد أن يمهد لذلك بالتصريـــح بتلك النسبة إلى ما قبله ، فأنت حيـــن تقول : أعجبنى الأستاذ علمه ، وقد ذكرت الاسم الثانى مقصودا لك بنسبة الحكم إليـــه بعد أن ذكرت هذا الحكم مصرحا بنسبته إلى الاسم الأول ، كنت كمن ذكـــر الحكـــم والمحكوم عليه مرتين ؟ وهذا هو السر فى قولهم : البدل فى حكم تكريـــر العـــامل . أوضح المسالك ٣٩٩-٤٠١ ، وشرح شذور الذهب ٤١٠ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٧/٣، وحاشية الخضرى ١٥٩/٢ ، وعدة المسالك ٣٩٩/٣ ،٤٠٠

(١) أذكر منها - تتمة للفائدة - التخصيص نحو : جاءنى رجل عالم ، والمـــدح نحـــو : مررت بزيد الكريم ، والذم نحو : مررت بزيد الفاســـق ، والتعميـــم نحـــو : " إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين " ، والترحم نحو : مررت بزيد المسكين ، والإبـــهام نحو : " تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة " ، والتأكيد نحو : أمس الدابر لا يعود .

شرح ابن عقيل ١٩١/٣ ، ١٩٢ ، وعدة السالك ٣٠٠/٣ ، ٣٠١ .

(٢) انظر : عدة السالك ٣٠٠/٣ .

(٣) السابق ٣٩٩/٣ ، ٤٠٣ .

أى أن فى البدل إيضاحا للمبدل ورفعَ لبس كما يكـــون ذلـك فـــى الصفة ([1]) ، فقد حصل باجتماع البدل والمبدل منه من البيان مـــا يحصـل بالنعت . ([2])

غير أن البيان فى البدل مقدم ، وفى النعت مؤخر ([3]) .

ومن هنا قال السيوطى: " ومن المقاربة التى بين الوصف والبدل : أن الصفة موضحة كما أن البدل ([4]) موضح ([5]) " . انتهى

إذن فالنعت والبدل لا يخلوان عن بيان وإيضـــاح ([6]) ، بـل إنـهما متداخلان ، يقول **ابن جنى** : " حدثنا أبو على أن الزيادى سأل أبـا الحسـن عن قولهم : مررت برجل قائم زيد أبوه ، أأبوه بدل أم صفة ؟ قال : فقـال أبو الحسن : لا أبالى بأيهما أجبت " قال **ابن جنى** : " أفلا ترى إلى تداخـل الوصف والبدل ([7]) " . انتهى .

([1]) اعلم أنه قد جىء بها فى الأصل لفائدة إزالة الاشتراك أو العموم . الهمع ١٢٩/٣ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٣ .

(٣) الأشباه والنظائر ٢٦١/٢ .

(٤) إذا قلت : كيف يكون البدل إيضاحا للمبدل منه وهو من غير جملته ، قلت : لما لـم يظهر العامل فى البدل ، وإنما دل عليه العامل فى المبدل منه ، واتصل البدل بـللمبدل منه فى اللفظ جاز أن يوضحه : شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٣ .

(٥) الأشباه والنظائر ٢٦٥/٢ .

(٦) انظر : شرح المقدمة الجزولية ٦٦٤/٢ ، وحاشية الصبان ١٢٣/٣ .

(٧) الخصائص ٤٢٨/٢ وانظر : الأشباه والنظائر ٢٦٠/٢ .

المبحث الخامس

أوجه الائتلاف بين عطف البيان والتوكيد

يأتلف عطف البيان مع التوكيد فى عدة أوجه :

الوجه الأول : أن عطف البيان يجرى مجرى التوكيد فى تقوية دلالة متبوعة . (١)

الوجه الثانى : أن العامل فى عطف البيان هو العامل فى المتبوع ، وكذلك الحال فى التوكيد . (٢)

الوجه الثالث : أن عطف البيان والتوكيد لا يدلان على معنى فى متبوعهما (٣) ولا فيما يتعلق به (٤) .

الوجه الرابع : أن عطف البيان يوافق متبوعه فى الإفراد والتذكير وفروعهما ،وكذلك الأمر فى التوكيد . (٥)

---

(١) شرح الكافيه الشافية ١١٩١/٣ وانظر : شرح المفصل للخوارزمى ٧٨/٢ ، وأسوار العربية ٢٥٣ .

(٢) وقيل : العامل فيهما تبعيتهما لما جريا عليه . التصريح ١٠٨/٢،وشرح الاشمونى ٥٨/٣ وعدة السالك ٢٩٩/٣ .

(٣) قيل : إن من أغراض عطف البيان : توضيح متبوعه ، أما التوكيد فهو لا يوضح متبوعه . شرح ابن عقيل ٢١٨/٣ ، ٢١٩ .

(٤) أما البيان فلأن ثانى الاسمين هو عين الأول ، وأما التوكيد فلأن نفس الشىء لا معنى فيه . التصريح ١٠٨/٢ وانظر : البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٣٧١/١ ، ٣٧٤ .

(٥) ارتشاف الضرب ١٩٤٤/٤ ، ١٩٤٧ ، والتصريح ١٣١/٢ .

الوجه الخامس : أن عطف البيان يوافق متبوعه فى أوجه الإعراب الثلاثة وكذلك التوكيد. (١)

الوجه السادس : أن عطف البيان يختص بالمعارف ، والتوكيد المعنوى لا يتبع إلا المعارف . (٢)

الوجه السابع : أن عطف البيان قد يكون بلفظ الأول على جهة التأكيد (٣) ، وهكذا يكون التوكيد اللفظى .(٤)

الوجه الثامن : أن عطف البيان لا يصح حذفه (٥) ، كما أنه لا يصح حذف المؤكد .(٦)

---

(١) التصريح ١٣١/٢.

(٢) شرح المفصل للخوارزمى ٨٣/٢ ، ٨٤ ، وأسرار العربية ٢٥٤ ، والفصول الخمسون ٢٣٦ .

(٣) وذلك كقول الشاعر : إنى وأسطار سطرن سطرا.: لقائل يا نصر نصر نصرا .

(٤) شرح المقدمة الجزولية ٦٧٦/٢ ، ٦٧٧ ، والأشباه والنظائر ٢٦٠/٢ .

(٥) لأنه يؤتى به لإيضاح ما يجرى عليه وإزالة الاشتراك الكائن فيه فهو من تمامه ، وما سمى بيانا إلا لأنه تكرار للأول لزيادة البيان ، فلو حذف لبطل سر المجىء به . شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٣ ، والتصريح ١٣٠/٢.

(٦) والسبب فى ذلك أن التأكيد ليس فيه زيادة على المؤكد ، بل هو بلفظه أو بمعناه ، فلو حذف لبطل سر التأكيد . الأشباه والنظائر ٢٥٧/٢.

المبحث السادس

أوجه الائتلاف بين عطف البيان وعطف النسق

يأتلف عطف البيان مع عطف النسق فى عدة أوجه .

الوجه الأول : أن عطف البيان – وكذلك عطف النسق – يوافقان متبوعهما فى التعريف والتنكير .([1])

الوجه الثانى : أن عطف البيان – على رأى – ([2]) تجوز مخالفته لمتبوعه تعريفا وتنكيرا ، ([3]) وهكذا يكون عطف النسق . ([4])

الوجه الثالث : أن عطف البيان – وكذلك عطف النسق – يوافقان متبوعهما فى أوجه الإعراب .([5])

الوجه الرابع :أن عطف البيان يجوز فيه القطع ، وكذلك عطف النسق فى الرأى الصحيح .([6])

الوجه الخامس : أن عطف البيان لا يكون ملحوظا فى النية إحلاله محل الأول ([7]) ، وهكذا عطف النسق .([8])

الوجه السادس : أن عطف البيان – وكذلك عطف النسق – لا يعدان من جملة أخرى مستقلة عن جملة متبوعهما .([9])

([1])أوضح المسالك ٣٤٨/٣ ، ٣٥٣، والتصريح ١٣١/٢ ، ١٣٣ .

(٢) أعنى الزمخشرى حين جعل " مقام إبراهيم " عطف بيان لقوله : " آيات بينات " . الكشاف ٤٤٧/١ وانظر : البحر المحيط ٢٧١/٣ ، والدر المصون ١٦٩/٢-١٧١ .

(٣) حاشية الشيخ يس ١٣١/٢ ، ١٣٢ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢٢٤/٣ - ٢٤٥، وحاشية الخضرى ١٤١/٢ - ١٥٩ .

(٥)أوضح المسالك ٣٤٨/٣ ، ٣٥٣ ، والتصريح ١٣١/٢ ، ١٣٤ .

(٦) النحو الوافى ٤٣٥/٣ ، ٥٠٢ حاشية (١) ، ٥٤٣ ، ٦٦٠، ٦٦١ .

(٧) أى أن متبوعه لا يعد فى حكم الطرح . التصريح ١٣٤/٢ ، والنحو الوافى ٥٥٠/٣ .

(٨) حاشية الصبان ٨٩/٣ .

(٩) التصريح ١٣٤/٢ ، وعدة السالك ٢٩٩/٣ ، ٣٠٠ .

الوجه السابع : أن عطف البيان – وكذلك عطف النسق – لا يجوز تقديمهما على متبوعهما .(١)

الوجه الثامن : أن عطف البيان – وكذلك عطف النسق – لا يدلان على معنى فى متبوعهما . (٢)

الوجه التاسع : أن عطف البيان يخالف متبوعه فى لفظه ويوافقه فى معناه (٣) ، وقد يكون كذلك عطف النسق . (٤)

الوجه العاشر : أن الغرض من عطف البيان الإيضاح (٥) ، وعطف النسق إذا كان مرادفا للمعطوف عليه لا يخلو من إيضاح . (٦)

الوجه الحادى عشر : أن عطف النسق – وكذلك عطف البيان (٧) – يكون عطفا على اللفظ وعلى المحل . (٨)

---

(١) البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٨٠٣/٢ ، والنحو الوافى ٤٣٥/٣ ، ٦٥٧.

(٢) التصريح ١٠٨/٢ .

(٣) ارتشاف الضرب ١٩٤٣/٤ ، ١٩٤٤ ، والتصريح ، ١٣٠/٢ .

(٤) إن المغايرة هى الأصل الغالب فى عطف النسق بين المتعاطفين ، لكن العرب قد تعطف – لغرض بلاغى – الشىء على نفسه إذا اختلف اللفظان ، كقولهم : وألفى قولها كذبا ومينًا ، ، فقد عطفوا (المين) على الكذب ومعناهما واحد واللفظان مختلفان لغرض بلاغى هو تقوية معنى المعطوف عليه وتأكيده ، وهذا النوع من العطف – على قلته – قياسى .

انظر :ابن الشجرى ٢٥٣/٣ ، وحاشية الشيخ يس ٣٤/٢ ،والنحو الوافى ٦٥٩/٣ ، ٦٦٠.

(٥) الإيضاح فى شرح المفصل ٤٥٣/١ ، و شرح المكودى ٢٠٠ .

(٦) حاشية الشيخ يس ١٣١/٢ .

(٧) كما فى قول رؤبة : لقائل يا نصر نصر نصرا ، حيث إن قوله (نصر) الثانى عطف بيان على الأول باعتبار لفظه ، وقوله (نصرا) الثالث عطف بيان عليه باعتبار محله ، فعطف البيان يجوز فيه الإتباع على اللفظ وعلى المحل .

(٨) حاشية الصبان ٨٩/٣ .

المبحث السابع

أوجه الائتلاف بين عطف البيان والبدل

اعلم أن عطف البيان له شبه ببدل الشيء من الشيء ([1]) وهو هو من حيث إن كل واحد منهما تابع وإن الثانى هو الأول فى الحقيقة .([2])

([1]) هذا هو أحد أقسام البدل وهو : البدل المطابق للمبدل منه المساوى له فى المعنى نحو قوله تعالى :﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ، وسمى بدل شيء من شيء لوجوده فيما لا يطلق عليه(كل) ، وقد يقال : بدل كل من كل .

أما الثانى فهو بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله ، قليلا كان ذلك الجزء نحو : أكلت الرغيف ثلثه ، أو مساويا نحو : أكلت الرغيف نصفه ، أو أكثر نحو : أكلت الرغيف ثلثيه .

وأما الثالث : فهو بدل الاشتمال وهو الدال على معنى فى متبوعه نحو : أعجبنى زيد علمه .

وأما الرابع : فهو البدل المباين للمبدل منه وهو على قسمين :

أحدهما : ما يقصد متبوعه كما يقصد هو ، ويسمى بدل الإضراب ، وبدل البداء نحو : أكلت خبزا لحما .

الثانى : ما لا يقصد متبوعه ، بل يكون المقصود البدل فقط ، وإنما غلط المتكلم فذكر المبدل منه ، ويسمى بدل الغلط والنسيان نحو : رأيت رجلا حمارا .

وزاد قوم قسما خامسا وسموه : بدل كل من بعض ، واستدلوا له بقول الشاعر :

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

فإن (طلحة) بدل من قوله (أعظما) ، و(طلحة) كل ، والأعظم جمع (عظم) وهو بعض (طلحة) . أوضح المسالك ٣/٤٠١ -٤٠٣ ، وشرح ابن عقيل ٣/٢٤٩ ، وحاشية الخضرى ٢/١٦١ ، ١٦٢ ، وعدة السالك ٣/٤٠١ .

([2]) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٢ .

فما يحكم عليه بأنه عطف بيان باعتبار كونه موضحا أو مخصصا لمتبوعه يجوز الحكم عليه بأنه بدل باعتبار كونه مقصودا بالنسبة على نية تكرار العامل ، لإفادة معنى تقرير الكلام وتوكيده .([1])

يقول الرضى : " أنا إلى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل ، كما هو ظاهر كلام **سيبويه** ، فإنه لم يذكر عطف البيان ، بل قال : أما بدل المعرفة من النكرة فنحو : مررت برجل عبد الله ، كأنه قيل : بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ، ومثله قوله تعالى : ([2]) ﴿ وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم * صراط الله ﴾ . انتهى ([3])

فإذا ما أردت أن أحدد أوجه الائتلاف بين عطف البيان وبين البدل رأيت الشيخ موفق الدين بن يعيش يجملها فى قوله : " جملة الأمر أن عطف البيان يشبه البدل من أربعة أوجه :

أحدها : أن فيه بيانا ([4]) كما فى البدل .([5])

([1]) ابن الناظم ٥١٧ .

([2]) سورة الشورى من الآيتين ٥٢ ، ٥٣ .

([3]) شرح الرضى على الكافية ٣٧٩/٢ ، ٣٨٠ وانظر : ٣٦١/١ وانظر كذلك : الكتاب ١٤/٢، والمنصف من الكلام على مغنى ابن هشام للشمنى القسم الثانى م ٣٩٧/١ ، وحاشية الأمير على مغنى ابن هشام ٨٥/٢ ، وحاشية الصبان ٨٨/٣ .

([4]) هو تكرار للأول لزيادة بيان . الهمع ١٣١/٣ .

([5]) البدل إعلام السامع بمجموعى الاسمين أو الفعلين على جهة البيان . شرح الأنموذج فى النحو ٧٤ ، وشرح الجمل ٢٧٩/١ .

الثانى : أنه يكون بالأسماء الجوامد ([1]) كالبدل .([2])

الثالث ([3]) : أنه قد يكون أخص من متبوعه وأعم منه ([4]) كالبدل .

الرابع : أنه قد يكون لفظه لفظ الاسم الأول على جهة التأكيد ([5]) كما كان فى البدل كذلك ([6]) كقولك : يا زيد زيد زيدا ، كما تقول : يا زيد زيد ، وعلى ذلك قول رؤبة : ([7])

([1]) اعلم أن عطف البيان يجب جموده ولو تأويلا ، والمراد بالجامد تأويلا : العلم الذى كان أصله صفة فغلبت . الهمع ١٣١/٣ وانظر : شرح الجمل ٢٩٤/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٩٦/٢ .

(٢) الفصول الخمسون ٢٣٦ ، وحاشية الشيخ يس ١١٤/٢ .

(٣) الأشباه والنظائر ٢٦٠/٢ .

(٤) لم يشترط بعض النحاة كون عطف البيان أخص من المتبوع أو غير أخص ، واشترط بعضهم زيادة تخصيصه وليس بصحيح ، لأنه فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتق ، ولا يشترط زيادة تخصص النعت فكذا عطف البيان ، بل الأولى بهما العكس ، لأنهما مكملان ، وقد جعل سيبويه : (ذا الجمة) من : يا هذا ذا الجمة عطف بيان مع أن (هذا) أخص . الهمع ١٣١/٣ ، ١٣٢ وانظر : الكتاب ١٨٨/٢، وشرح المقدمة الجزولية ٦٦٣/٢ ، وشرح الجمل ٢٩٤/١ ، وشرح التسهيل ٣٢٦/٣ ، وابن الناظم ٥١٧ ، وارتشاف الضرب ١٩٤٤/٤، وشفاء العليل ٧٦٤/٢.

(٥) شرح الرضى على الكافية ٣٦٣/١ ، وارتشاف الضرب ١٩٤٦/٤ .

(٦) البدل إعلام السامع بمجموعى الاسمين أو الفعلين على جهة التأكيد . شرح الجمل ٢٧٩/١ .

(٧) هذان بيتان من الرجز ، وهما منسوبان لرؤبة فى ديوانه ١٧٤ ،والكتاب ١٨٥/٢ ، والخصائص ٣٤٠/١، وتذكرة النحاة ٤٢٠، والدرر اللوامع ٥٢٠/١ ومنسوب لذى =

إنى وأسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا ([1]) "انتهى"

الوجه الخامس : أن عطف البيان يجرى مجرى البدل فى صلاحيتـــه للاستقلال .([2])

= الرمة فى : شرح شذور الذهب ٤٠٨ ، ٤٢١ وبلانسبة فى : المقتضـــب ٢٠٩/٤ ، ٢١٠ ، والأصول ٣٣٤/١ ، ٣٣٥ ، وإصلاح الخلل الواقع فى الجمل ٦٩ ، وشـــرح الرضى على الكافية ٣٦٣/١ ، وارتشاف الضرب ١٦١٤/٣ ، ١٩٦٤/٤ . وهذا البيت ينشد على أوجه : (نصر) الأول روى فيه وجهان : ضمه ونصبه ، و(نصر) الثـــانى روى بأربعة أوجه : ضمه ، ورفعه منونا ، ونصبه ، وجره ، و(نصر) الثـــالث روى فيه وجه واحد وهو النصب ، وتوجيه هذه الروايات : ضم الأول مع رفع الثانى علـــى أن يكون الثانى عطف بيان على اللفظ عند سيبويه والمبرد وأبى حيان ، وقال الرضى : هو توكيد لفظى ، وضعف البيان والبدل بقوله : لأن البدل وعطف البيان يفيدان مـــا لا يفيده الأول من غير معنى التأكيد ، والثانى فيما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد .

- ضم الأول مع نصب الثانى عطف بيان على المحل ، أو توكيـــداً ونصـــب بتقديـــر (أعنى) .
- ضم الأول مع ضم الثانى على أنه بدل .
- نصب الأول وجر الثانى على إضافة الأول إلى الثانى ، وإعراب (نصر) الثـــالث : أن يكون عطف بيان أو توكيدا على المحل إذا ضم نصر الأول . انظـــر : إصـــلاح الخلل ٦٩ حاشية (٢) .

([1]) شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٣ .

([2]) شرح الكافية الشافية ١١٩١/٣ ، والهمع ١٣٥/٣ .

المبحث الثامن

أوجه الائتلاف بين التوكيد وعطف النسق

يأتلف التوكيد مع عطف النسق فى عدة أوجه :

الوجه الأول : أن الجملة المؤكدة فى التوكيد اللفظى قد تقترن بعاطف نحو قوله تعالى:﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ *ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ وقوله تعالى :﴿ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى *ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾ ، وعطف النسق يتبع بواسطة حرف العطف . (١)

الوجه الثانى : أن العامل فى التوكيد هو العامل فى المتبوع ، وكذلك النسق (٢) .

الوجه الثالث : أن إعرابهما كإعراب ما يجريان عليه .(٣)

الوجه الرابع : أن ألفاظ التوكيد المعنوى محصورة (٤) ، وكذلك حروف عطف النسق (٥) .

---

(١) أمالى ابن الشجرى ٨٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١١٨٣/٣ ، ١١٨٤ ، وابن الناظم ٥٠٩ .

(٢) على رأى الجمهور : إن العامل فيه عامل متبوعه بواسطة الحرف ، خلافا لمن ذهب إلى أن العامل هو الحرف . التصريح ١٠٨/٢ وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٣ ، ٧٥ ، والبسيط ٣٢٩/١ ، ٣٣١ ، وحاشية الصبان ٨٥/٣ .

(٣) التوطئة ١٩٦ ، ٢٠٠ .

(٤) أسرار العربية ٢٥٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٠/٣ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٤٣٧/١ .

(٥) الفصول الخمسون ٢٣٦ ، وشرح المكودى ٢٠١ .

الوجه **الخامس** : أن الاسم الظاهر يؤكد بظاهر مثله ([1]) ، وكذلك فى عطف النسق يعطف ظاهر على ظاهر مثله .([2])

الوجه **السادس** : أن الاسم المضمر يؤكد بالظاهر ([3]) وبمثله من المضمرات ([4]) ، وكذلك فى عطف النسق يعطف ظاهر على مضمر ، ومضمر على مضمر .([5])

الوجه **السابع** : أنه يجوز الفصل بين التأكيد والمؤكد كما يجوز ذلك بين العطف والمعطوف .([6])

الوجه **الثامن** : أنه يجوز حذف المؤكد ([7]) ، كما يجوز ذلك فى المعطوف عليه ([8]).

([1]) ولا يؤكد بمضمر ، فلا تقول : جاءنى زيد هو ، ولا : مررت بزيد هو ، لأن المضمر أعرف من المظهر فلم يجز أن يكون توكيداً له ، ولأن الغرض من التوكيد الإيضاح والبيان وإزالة اللبس، والمضمر أخفى من الظاهر فلا يصلح أن يكون مبينا له . شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٣ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٤٣٨/١ ، ٤٣٩.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٣ ،وأوضح المسالك ٣٨٩/٣ .

(٣) وذلك يكون بالنفس والعين وكل وأجمع وتوابعهما ، لأن المظهر أبين من المضمر فيصلح أن يكون تأكيدا له ومبينا . شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٣ .

([4]) الإيضاح فى شرح المفصل ٤٣٨/١ ، ٤٣٩ .

([5]) شرح المفصل للخوارزمى ١٢٧/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٣ .

([6]) الهمع ١١٥/٣ .

([7]) على رأى من أجاز ذلك . ارتشاف الضرب ١٩٥٣/٤ ، والهمع ١٤٣/٣ .

([8]) شرح المكودى ٢٠٩ .

المبحث التاسع

أوجه الائتلاف بين التوكيد والبدل

يأتلف التوكيد مع البدل فى عدة أوجه :

الوجه الأول : أنهما تكريران ([1]) يلحقان الأول فى أحد أقسام ([2])البدل.([3])

الوجه الثانى : أن كل واحد منهما لا يتقدم على صاحبه .([4])

الوجه الثالث : أن إعرابهما كإعراب ما يجريان ([5]) عليه .([6])

([1]) اعلم أن فائدة تكرير اللفظ رفع توهم المتكلم أن السامع لم يسمع ما ذكر ، وفائدة تكرير المعنى رفع توهم السامع أن المتكلم تجوّز فى كلامه ، وفائدة تكرير الإحاطة رفع توهم السامع أن المتكلم وضع الأعم فى كلامه موضع الأخص ، وما تضمنته هذه الزيادة من فائدة تكرير اللفظ ليس بلازم له ، لأنه قد تكون فائدة تكرير اللفظ تمكين المعنى فى نفس السامع ، كما يكون ذلك - أيضا - فائدة تكرير المعنى وتكرير الإحاطة . شرح المقدمة الجزولية ٦٨٤/٢ .

([2]) البدل تابع للمبدل منه ، وهو مع تبعيته فى تقدير المستقل بمقتضى العامل وفى حكم تكريره . شرح المقدمة الجزولية ٦٦٤/٢ ، ، وشرح التسهيل ٣٢٩/٣ ، وارتشاف الضرب ١٩٦١/٤ .

([3]) الأشباه والنظائر ٢٦٥/٢ .

([4]) المصدر السابق .

([5]) لما كان إعراب البدل بتبعية الأول جاز أن يعتبر غير مستقل . شرح الرضى على الكافية ٣٨٢/٢ ، وشرح الأشمونى ٥٦/٣ ، ٥٧ .

([6]) الأشباه والنظائر ٢٦٥/٢ .

الوجه الرابع : أنك فى التوكيد مسدد لمعنى المؤكد، وكذلك فـــى البـــدل ([1]) يعنى بالأول فتبدل منه .([2])

الوجه الخامس : أنه يجوز الفصل بين التأكيد والمؤكد ([3]) ، كما أنه يجـــوز ذلك بين البدل والمبدل منه .([4])

([1]) اعلم أن فى البدل رفع المجاز وإبطال التوسع الذى كان يجوز فى المبدل منـــــه ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاءنى أخوك جاز أن تريد : كتابه أو رسوله ، فإذا قلت : (زيـــد) زال ذلك الاحتمال كما لو قلت : نفسه أو عينه ، فقد حصل باجتماع البدل والمبدل منه من التأكيد ما يحصل بالنفس والعين . شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٣ .

([2]) الأشباه والنظائر ٢٦٥/٢ .

([3]) من ذلك قوله تعالى : ﴿ ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن ﴾ .

انظر : شرح التسهيل ٢٨٧/٣ ، ٢٨٨ ، والهمع ١١٥/٣ .

([4]) من ذلك قوله تعالى : ﴿ قم الليل إلا قليلا * نصفه ﴾ . انظر : الهمع ١١٥/٣ .

المبحث العاشر

أوجه الائتلاف بين عطف النسق والبدل

يأتلف عطف النسق مع البدل فى عدة أوجه :

الوجه الأول : أن عطف النسق يتبع ما قبله فى المظهر والمضمر ، وكذلك البدل .([1])

الوجه الثانى : أن عطف النسق يتبع ما قبله فى الإعراب ، ([2]) وكذلك البدل .([3])

الوجه الثالث : أن عطف النسق يكون مفردا تابعا لمفرد ([4]) ، وكذلك البدل .([5])

الوجه الرابع : أن عطف النسق يكون جملة تابعة لجملة ([6]) ، وكذلك البدل .([7])

([1]) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٦٩ وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٢ .

([2]) اعلم أنه تجوز المخالفة فى الإعراب إذا عرف المراد نحو : مررت بزيد وعمرو أى: وعمرو كذلك ، و: لقيت زيدا وعمرو أى : وعمرو كذلك . شرح الرضى على الكافية ٢/٣٥٥ .

([3]) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٤ .

([4]) ارتشاف الضرب ٤/٢٠١٢ .

([5]) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٥ .

([6]) فى عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال . انظر : الهمع ٣/١٩٢، وشرح الأشمونى ٣/١٢٢ .

([7]) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٥ ، وارتشاف الضرب ٤/١٩٧٢ ، والهمع ٣/١٥٣ ، وشرح الأشمونى ٣/١٣٢ .

الوجه الخامس : أنه يبـــدل الفعـــل من الفعل ([1]) كما يعطف الفعـــل علـــى الفعل . ([2])

الوجه السادس : أنه يعطف المفرد على الجملة وبالعكس فـــى النســـق([3]) ، وكذلك البدل .([4])

الوجه السابع : أن عطف النسق يجوز جعله مستقلا وغير مستقل ، وكذلـــك البدل .([5])

([1]) بدل كل من كل باتفاق ، وبدل اشتمال على الصحيح ، ولا يبدل بدل بعض ، وأما بدل الغلط فالقياس يقتضيه . ارتشاف الضـــرب ١٩٧٣/٤ ، والـــهمع ١٥٣/٣ ، وشـــرح الأشمونى ١٣١/٣ .

([2]) ينبغى أن يشترط لإبدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحـــاد فـــى الزمان دون الاتحاد فى النوع حتى يجوز : إن جئتنى تمش إلـــىّ أكرمـــك . حاشـــية الصبان ١٣١/٣ وانظر : شرح الجمل ٢٥٠/١ ، والهمع ١٩١/٣ ، وحاشية الخضرى ١٦٥/٢ .

([3]) إذا تجانسا بالتأويل نحو : زيد أبوه كريم وعالم إخوته ، لكن عطـــف الجملـــة علـــى المفرد أولى من العكس ، لكونها فرعا عليه فى كونها ذات محل مـــن الإعـــراب ، فالأولى كونها تابعة له فى الإعراب فنحو : مررت برجل شريف وأبوه كريم أولى من نحو : برجل أبوه كريم وشريف ، ولا سيما إذا كانت الجملة والمفرد صفتيـــن ، لأن تطابق الصفة والموصوف أكثر من تطابق المبتدأ والخبر ، والحال وصاحبها . شـــرح الرضى على الكافية ٣٥٤/٢ . وانظر : شرح الجمل ٢٢٣/١ .

([4]) شفاء العليل ٧٧٣/٢ ، والهمع ١٥٤/٣ ، وشرح الأشمونى ١٣٢/٣ .

([5]) اعلم أن البدل لما لم يكن له معنى فى المتبوع حتى يحتاج إلى المتبوع ،ولم يفهم معناه منه جاز اعتباره مستقلا لفظا أى : صالحا لأن يقوم مقام المتبوع نحو : يا زيـــد أخ ، و: يا أخانا زيدْ مبنيين ، ولما كان إعرابه بتبعية الأول جاز أن يعتبر غـــير مســـتقل نحو: يا غلام بشرٌ وبشراً معربا بالوجهين ، و: يا أخانا زيداً بالنصب . =

الوجه الثامن : أن البدل لا يشترط مطابقته فـــى التعريـــف والتنكـــير ([1]) ، وكذلك عطف النسق .([2])

الوجه التاسع : أنه يحصل باجتماع البدل والمبدل منه من البيان ما يحصـــل باجتماع المعطوف والمعطوف عليه .([3])

الوجه العاشر : أنه قد يحذف المعطوف عليه ([4]) ، وكذلك المبدل منه .([5])

= وكذلك عطف النسق يجوز جعله مستقلا نحو : يا زيد وعمرُو ، وغـــير مســـتقل نحو: يا زيد والحارث ، للعلة المذكورة . شرح الرضى على الكافية ٣٨٢/٢ وانظر : ٣٣٩، ٣٤٠ ، وكذلك : المنصف للشمنى القسم الثانى م ٣٩٨/١ .

([1]) سواء أكانت النكرة من لفظ الأولى أم لم تكن ، موصوفة أم غير موصوفة .

وذهب الكوفيون والبغداديون إلى اشتراط وصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة ، وعن الكوفيين أنه لا يجوز إبدال النكرة من المعرفة إلا أن يكون من لفظ الأول ، ونســـب إلى نحاة بغداد لا إلى نحاة الكوفة . ارتشاف الضرب ١٩٦٢/٤ وانظر : شرح الجمل ٢٨٦/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/٣ ، والمساعد ٤٢٨/٢ ، ٤٢٩ .

([2]) خلاف ما إذا اقتضى ما قبل المعطوف عليه كونه نكرة كمجرور (رب) أو المجرور بـــ(كم) وجب كون المعطوف كذلك . شرح الرضى على الكافيـــة ٣٣٩/٢ وانظـــر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٣ .

([3]) شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٣ .

([4]) وذلك بعد (بلى) وأخوتها من حروف الجواب ، تقول لمن قال : ما قام زيد : بلـــى وعمرو أى : بلى قام زيد وعمرو ، لأنها حرف تصديق ، فيدل على المعطوف عليـــه الذى هو المصدق المثبت .

شرح التسهيل لابن مالك ٣٨١/٣ ، وشرح الرضى على الكافية ٣٤٩/٢ ، وشـــرح ابن عقيل ٢٤٣/٣ ، وشرح المكودى ٢٠٩ ، والهمع ١٩٤/٣ ، وحاشـــية الخضـــرى ١٥٧/٢ .

([5]) قول النحويين : إنه فى حكم تنحية الأول الذى هو المبدل منه ووضع البدل مكانه ليس ذلك على معنى إلغائه وإزالة فائدته ، بل على معنى أن البدل قائم بنفسه وأنه معتمد =

الوجه الحادى عشر : أنه يأتى فى البدل ما الثانى فيه ليس الأول إلا أنه بعضه أو معنى يشتمل عليه وهو ضمير يعلقه بالأول (١) ، وكذلك عطف النسق الثانى فيه ليس الأول ، ولذلك احتاج إلى حرف عطف . (٢)

الوجه الثانى عشر : أن البدل منه ما يجرى مجرى الإضراب (٣) ، وعطف النسق منه ما يجرى مجرى الإضراب والاستدراك . (٤)

= الحديث ، وليس مبينا للمبدل منه كتبيين النعت الذى هو من تمام المنعوت ، والدليل على أن المبدل منه ليس بملغى ولا مطرحا أنك تقول : زيد رأيت أباه عمرا ، فتجعل (عمرا) بدلا من (أباه) ، فلو كان المبدل مطرحا لكان تقدير الكلام : زيد رأيت عمرا ، فتبقى الجملة التى هى خبر بلا عائد وذلك ممتنع .

شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٣ وانظر : المقتضب ٢١١/٤ ، والتوطئة ٢٠٢ ، وشرح الأشمونى ١٣٣/٣ ، وحاشية الصبان ٨٨/٣ .

وفى جواز حذف المبدل منه فى الصلة وإبقاء البدل رأيان :

قيل يجوز نحو : أحسن إلى الذى وصفت زيدا ، أى : وصفته ، وقيل : لا ، لأن البدل للإسهاب والحذف ينافيه . التسهيل ١٣٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٩/٣ وارتشاف الضرب ١٩٧١/٤ ، وشفاء العليل ٧٧٣/٢ ، والمساعد ٤٣٨/٢ ، والهمع ١٥٤/٣ .

(١) اعلم أنه يشترط عود ضمير فى بدل البعض وبدل الاشتمال على المبدل منه ملفوظا أو مقدرا ، بخلاف بدل الكل ، لأنه نفس المبدل منه فى المعنى ، ومن النحويين من لا يلتزم فى هذين البدلين - أيضا - ضميرا ، لكن وجوده أكثر من عدمه . راجع : : ما يجوز تعدده وما لا يجوز ٣٨ ، ٣٩ .

(٢) ارتشاف الضرب ١٩٦٥/٤ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٥ .

(٣) أوضح المسالك ٤٠٣/٣ ، والأشباه والنظائر ١٣٠/٢ .

(٤) أوضح المسالك ٣٥٤/٣ ، وشرح المكودى ٢٠٦ ، وعدة السالك ٣٥٤/٣ ، ٣٨٣ ، ٣٦٨.

الوجه الثالث عشر : أن عطف النسق منه ما يكون عطفـــا علـــى اللفـــظ ، ومنه ما يكون عطفا على المحل (١) ، وكذلك البدل .(٢)

الوجه الرابع عشر : : أن البدل يقدر معه العامل (٣) ، وكذلك (٤)

---

(١) الهمع ١٩٥/٣ ، ١٩٦ ، حاشية الصبان ٨٩/٣ .

(٢) الأشباه والنظائر ٢٦٢/٢ .

(٣) على رأى من ذهب إلى أن المقدر هو العامل فى البدل ، إلا أنه حذف لدلالة الأول عليه ، وذلك أنك إذا قلت : مررت بأخيك زيد فتقديره : مررت بأخيك بزيد ، وإذا قلت : رأيـــت أخاك زيدا فتقديره : رأيت أخاك رأيت زيدا .

والدليل على أن البدل على نية تكرار العامل ثلاثة أدلة : شرعى ولغوى وقياســـى : فالشرعى قوله تعالى :﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ • اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾

واللغوى قول الشاعر: إذا ما مات ميت من تميم فسرك أن يعيش فجيء بزاد
بخبز أو بتمر أو بسمن أو الشيء الملفف فى البجاد

والقياس : يا أخانا زيد ، لو كان فى غير نية النداء لقال : يا أخانا زيدا . شـــرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٣ ، والأشباه والنظائر ١٢٩/٢ وانظر : الخصـــائص ٤٢٧/٢ ، ٤٢٨ ، واللباب فى علل البناء والإعراب ٤١٤/١ ، وشرح التسهيل لابن مـالك ٣٣٠/٣ ، والهمع ١١٤/٣ ، وحاشية الصبان ٥٨/٣ ، ٨٨ .

(٤) اعلم أنه لا يشترط فى صحة العطف تقدير العامل بعد العاطف ، بل يشترط صلاحيـة المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل ، فلو كان ما بعد العاطف لا يصلح لمباشرة العامل ، ولا هو بمعنى ما يصلح لمباشرته أضمر له عامل مدلول عليـــه بمـــا قبـــل العاطف ، وجعل من عطف الجمل نحو قوله تعالى:﴿ اسْكُنْ أَنْـــتَ وَزَوْجُـــكَ﴾ ، فـــ (زوجك) مرفوع بـــ(ليسكن) مضمرا ، مدلول عليه بـــ(اسكن) ، والمحوج إلى هذا التقدير : أن فعل الأمر لا يرفع إلا ضمير المأمور المخاطب ، لكنـــه وإن لـــم يكـــن صالحا لرفع غيره فهو صالح للدلالة على ما يرفعه ، وكل ما يستحقه المعطوف مـــن التقدير المذكور مستحق فى البدل نحو : ادخلوا أولكم وأخركم ، فـــ(أولكم وآخركم)=

النسق .([1])

الوجه الخامس عشر : أنه يجوز الفصل بين البدل والمبدل منه كما جاز ذلك بين المعطوف والمعطوف ([2]) عليه . ([3])

= مقدر قبلهما (ليدخل) ، لأن (ادخل) لا يرفع إلا ضمير المأمور المخاطب ، نص على هذا المعنى سيبويه - رحمه الله - ، فإن جعل (أولكم وآخركم) بدلا فهو وعامله من إبدال الجمل بعضها من بعض كما يقال فى العطف . شرح التسهيل ٣/٣٧١ ، ٣٧٢ وانظر : ارتشاف الضرب ٤/٢٠١٢ ،وشفاء العليل ٢/٧٩٢ ، والمساعد ٢/٤٦٨ ، ٤٦٩ .

([1]) على رأى من ذهب إلى أن العامل فى المعطوف محذوف ، فإن قلت : ضربت زيدا وعمراً ، فالمراد : وضربت عمرا ، فحذفت الثانية لدلالة الأولى عليه ، وبقى عمله فى (عمرا) على ما كان . شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٥ ، وشرح الجمل ١/٢٦١ ، وحاشية الخضرى ٢/١٢٠ .

([2]) حق التابع أن يكون متصلا بمتبوعه ، فإن فصل بينهما بغير أجنبى حسن كقوله تعالى:﴿ أفى الله شك فاطر السموات والأرض﴾ ، ففصل بالمبتدأ بين الصفة والموصوف ، لكونه بعض الخبر ، وكقوله تعالى :﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، ففصل بالفعل ومفعوله الثانى بين الصفة والموصوف ، لإضافة المفعول الأول إليه، فلم يعد الفاصل أجنبيا .

ومن الفصل بما ليس أجنبيا محضا : الفصل بـ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ بين الأيدى والأرجل ، لأن المجموع عمل واحد ، قصد الإعلام بترتيبه فحسن ، وكان ذلك أسهل من الجملة المعترض بها بين شيئين ، امتزاجهما أشد من امتزاج المعطوف والمعطوف عليه كالموصول والصلة ، والموصوف والصفة .

فلو جىء بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة لا يكون مضمونها جزء ما توسطت فيه ، ولا هى حالية ولا اعتراضية ، تمحضت أجنبيتها ولم يجز الفصل بها . شرح الكافية الشافية ٢/١١٤٨ ، ١١٤٩.

([3]) الهمع ٣/١١٥ ، وحاشية الصبان ٣/٥٨ .

الفصل الثانى

المختلف فى التوابع

المبحث الأول

أوجه الاختلاف بين النعت وعطف البيان

اعلم أن الصفة تختلف عن عطف البيان من عدة أوجه :

الوجه الأول : أن الصفة مشتقة أبدا من معنى فى الموصـــوف أو فـــى شـــبيه استحق أن يوضع له اسم منه ، (١) أى أن الصفة إنما تكون بمـــا هو مأخوذ من فعل أو حلية نحو : ضارب ومضروب ، وعـــالم ومعلوم ، وطويل وقصير ونحوها من الصفات ، فـــ(طويل) مثلا مشتق من الطول ، فإذا قلت : رجل طويل ، فالرجل اسـتحق أن يكون طويلا اسما له واقعا عليه بطريق وجود الطول فيه .(٢)

وأما عطف البيان فلا يكون مشتقا ، أعنى أنه يكون بالأسماء الصريحـــة غير المأخوذة من الفعل كالكنى والأعلام نحو قولك : ضربت أبا محمد زيـــدا، و: أكرمت خالدا أبا الوليد ، بينت الكنية بالعلم ، والعلم بالكنية.(٣)

---

(١) اعلم أن النعت بالمصدر جاء فى كلام العرب كثيرا ، وهو على خـــلاف الأصـــل ، لأن المصدر جامد لكنه شبيه بالمشتق ، فإذا وقع نعتا التزم فيه أن يكون مصـــدر ثلاثـــى ، أو بزنة مصدر ثلاثى ، وأن لا يكون ميميا ، كما التزم فيه إفراده وتذكيره فتقول : مـــررت برجل عدل ، و : برجلين عدل ، و : برجال عدل ، و: بامرأة عدل، و : بامرأتين عدل ، و: بنساء عدل ، وسبب ذلك أن النعت فى الحقيقة محذوف والأصل : مـــررت برجليـــن ذوى عدل ، فحذف المضاف وبقى المضاف إليه على ما كان عليه من الإفراد .
شرح الكافية الشافية ٣/١١٦٠ ، وشرح المكودى ١٩٣ ، والتصريح ٢/١١٣ ، والأشـــباه والنظائر ٢/١٢٠ ، والنحو الوافى ٣/٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٤ .

(٢) هذا رأى الأكثرين ، وذهب بعضهم إلى عدم الاشتراط ، وأن الضابط دلالته على معنـــى فى متبوعه كالرجل الدال على الرجولية . حاشية الصبان ٣/٦٢ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧١، ٧٢ ، وشرح المقدمة الجزولية ٢/٦٦٣ ، وابن النـــاظم ٥١٥ ، والأشباه والنظائر ٢/٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٣ ، وحاشية الصبان ٣/٨٦ .

الوجه الثانى : أن الصفة تكون فى المعرفة والنكرة (١) ، وعطف البيان لا يكون إلا فى (٢) المعارف. (٣)

الوجه الثالث : أن عطف البيان على الانفراد يدل على المقصود ، بمعنى أنك إذا قلت : زيد أبو عبد الله ، دل (أبو عبد الله) – لو انفرد – على الرجل المخصوص الذى قصد به (زيد) (٤) ، وأما الصفة فليست كذلك ، لأنك إذا قلت : رجل طويل ، ثم أفردت (الطويل) ولم تقرر جريه على رجل لم يدل عليه وإنما يدل على شىء من صفته (الطول) .(٥)

الوجه الرابع :أن الصفة حكمها أن تكون أعم من الموصوف أو مساوية ولا تكون أخص منه (٦) ، لأنها تستمد من الفعل بدليل تحملها للضمير ، فلذلك انحطت رتبتها لنظرها إلى ما أصله التنكير ،

---

(١) علمنا أن الصفة توافق موصوفها فى ذلك ، وقلنا إنما وجبت الموافقة فى ذلك حذرا من التدافع بين ما هو فى المعنى واحد ، لأن فى التعريف إيضاحا وفى التنكير إبهاما ، والنعت والمنعوت فى المعنى واحد فتدافعا .انظر ص٧٩٥/حاشية (٣) من هذا البحث.

(٢) ذهب الكوفيون – وتبعهم جماعة – إلى أن عطف البيان يكون فى النكرات أيضا . شرح الجمل ٢٤٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ١١٩٣/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٩٥/٢ ، وارتشاف الضرب ١٩٤٣/٤ ، والمساعد ٤٢٤/٢ ، وشرح المكودى ٢٠٠ ، والهمع ١٣٢/٣ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٣ ،وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٦/٣ ، والأشباه والنظائر ٢٥٩/٢ .

(٤) أى أنه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى فى المتبوع ولا فى سببيه. شرح الأشمونى ٨٦/٣.

(٥) الأشباه والنظائر ٢٥٨/٢ ، ٢٥٩ وانظر : شرح الجمل ٢٩٥/١ ، والهمع ١٣٥/٣ ، والنحو الوافى ٥٤٤/٣ حاشية (٢) .

(٦) علل النحو ٣٨١ ، وشرح الجمل ١٩٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٧/٣ ، ٣٠٨ ، ٣٢٦ ، وإتحاف ذوى الاستحقاق ١٨٣/٢ .

ولا يلزم ذلك فى عطف البيان (١) ، ألا تـــرى أنـــك تقـــول : مررت بأخيك زيد ، و زيد أخص من أخيك .(٢)

الوجه الخامس : أن الصفـــة قـــد تكون جملة(٣)، وعطف البيان ليس كذلك.(٤)

الوجه السادس : أن الصفة منها ما يكون للمدح،ولا كذلك فى عطف البيان.(٥)

الوجه السابع : أن الصفة يجوز فيها القطع إلى النصب والرفـــع ، فتنتصـــب بإضمار فعل ، وترتفع بإضمار مبتدأ (٦) ، ولا يجوز ذلك فى عطف البيان ، لعدم المدح والذم المقتضى للقطع (٧) .

---

(١) زعم أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفوقه فى الاختصاص بل يساويه أو يكـون أعم منه ، والصحيح جواز الثلاثة ، لأنه بمنزلة النعت ، وهو يكون فى الاختصاص فائقـا ومفوقا ومساويا ، فليكن العطف كذلك ، واشترط بعضهم أن يكون عطف البيان أعـــرف من متبوعه ، وعلله بأن الابتداء بالأخص يوجب الاكتفاء به ، وعدم الحاجة إلى الإتيـــان بما هو دونه . شرح المقدمة الجزولية ٦٦٣/٢ ، وشرح التسهيل لابـــن مـــالك ٣٢٦/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٩٨/٢ ـ ٦٠٥ ، والهمع ١٣٢/٣.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٣ ، والتوطئة ١٩٣ ، وشرح الأنموذج فـــى النحـــو ٧٦ ، وشرح الكافية الشافية ١١٩٣/٣ ١١٩٤ ، والأشباه والنظائر ٢٥٩/٢ .

(٣)وذلك بثلاثة شروط ، شرط فى المنعوت وهو أن يكون منكرا ، وشرطان فـــى الجملـــة : أحدهما : أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف . الثانى : أن تكون خبريـــة. شرح الأشمونى ٦٣/٣ .

(٤) الأشباه والنظائر ٢٥٩/٢ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) إذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم فلا يجوز إظهار العامل ، وإنما الـــتزم حـــذف العامل ليكون حذفه الملتزم أمارة على قصد إنشاء المدح أو الذم أو الترحم ، أما إذا كـــان للتوضيح أو للتخصيص أو للتعميم أو للإبهام أو للتفصيل فإنه يجوز إظهاره .
شرح الأشمونى ٦٩/٣ ، ٧٠ وحاشية الصبان ٦٩/٣ ، ٧٠ وانظر : شرح عمدة الحـــافظ ٥٤٣/١ .

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٣ ، والأشباه والنظائر ٢٥٩/٢ ، ٢٦٠ .

الوجه الثامن ([1]): أن الصفة تتحمل الضمير([2])، وعطف البيان لا يتحمله([3]).

([1]) عن ابن هشام أنه قال فى تذكرته : " هذا الوجه ناشئ عن الأول ، فينبغى أن يهذب فيقال : يكون فى الحقيقة لغير الأول نحو : مررت برجل قائم أبوه ، والبيان لا يكون إلا للأول " . انتهى انظر : الأشباه والنظائر ٢٦٣/٢ .

([2]) لابد فى الصفة من ضمير يعود على الموصوف ، لأن ذلك من ضرورة كونه مشتقا أن يعمل فى فاعل مضمر أو مظهر ، فالمضمر هو الموصوف فى المعنى ، والمظهر لابد أن يصحبه ضمير الموصوف ليصير من سببه به كقولك : مررت برجل قائم زيد عنده ، فلولا الهاء لكان الكلام أجنبيا من الأول ، ولم يكن صفة له . اللباب فى علل البناء والإعراب ٤٠٥/١ .

([3]) الأشباه والنظائر ٢٥٩/٢ ، ٢٦٣ .

المبحث الثانى

أوجه الاختلاف بين النعت والتوكيد

تختلف الصفة عن التوكيد من عدة أوجه :

الوجه الأول : أنه يصح حذف الموصوف (١) ، ولا يصح حذف المؤكـــد (٢)، والسبب فى ذلك أن الصفة فيها معنى زائد علـــى الموصـــوف ، فإذا علم الموصوف جاز حذفه وإبقاؤها ، لإفادتها المعنى الزائـــد على الموصوف ، لأنها بمنزلة المستقل بـــالنظر إلـــى المعنـــى الزائد ، وأما التأكيد فليس فيه زيادة على المؤكد ، بل هو بلفظـــه أو بمعناه (٣) ، فلو حذف لبطل سر (٤) التأكيد .(٥)

---

(١) اعلم أنه يكثر حذف الموصوف للعلم به إذا كانت الصفة صالحة لمباشرة العـــامل كقولـــه تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴾ ، فإن لم تصلح لمباشـــرة العـــامل امتنـــع الحذف غالبا إلا فى الضرورة كقوله :

كأنك من جمال بنى أُقَيش ... يُقَعقَعُ بين رجليه بِشَنّ

وقولى (غالبا) تنبيه على نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ، وهو مطـــرد فى النفى كقولهم : ما منهما مات حتى رأيته يفعل كذا ، واعلم أنه قد تحذف الصفـــة للعلـــم بها ، فيكتفى بنيتها كقوله تعالى :﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ ﴾ أى : قومـــك المعـــاندون . شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٤/٣ ، وابـــن النـــاظم ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، وارتشـــاف الضـــرب ١٩٣٧/٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٠٥/٣ ، وشرح المكودى ١٩٥ ، وحاشية الخضرى ١٣٠/٢ .

(٢) فى توكيد محذوف خلاف ، والصحيح عدم الجواز ، لأن إجازة مثل ذلك يحتاج إلى سماع من العرب ، ولأن التوكيد بابه الإطناب والحذف للاختصار فتدافعا ، ولأنه لا دليل علـــى المحذوف . الهمع ١٤٣/٣ وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٩/٣ .

(٣) ولأن الغرض من التوكيد التقوية والحذف ينافيه . حاشية الصبان ٨٤/٣ .

(٤) اعلم أن التوكيد وإن كان معناه جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عنـــه منع من اعتبار مستقلا . شرح الرضى على الكافية ٣٨٢/٢ ، و المنصف للشمنى القســـم الثانى م ٣٩٨/١ .

(٥) الأشباه والنظائر ٢٥٧/٢ وانظر : شفاء العليل ٧٣٩/٢ ، ٧٥٩ ، والهمع ١٤٣/٣ .

الوجه الثانى :أن الصفات المتعددة يجوز عطف ([1]) بعضها على بعـــض([2]) ، والتوكيد المتعدد لا يعطف بعضه على بعض ([3]) ، والسبب أن ألفاظ الصفات متعددة المعانى ، وألفاظ التوكيد – المعنوى – متحدة المعانى ([4]).

الوجه الثالث : أن الصفـــات يجـــوز قطعهـــا ([5]) عن إعراب متبوعـــها ([6]) ، وألفاظ التوكيد لا يجوز قطعها عن إعـــراب متبوعـــها ([7]) ، والسبب أن القطع إنما يكون لمعنى مدح أو ذم وهو موجـــود

([1]) يجوز عطف بعض الصفات على بعض تنبيها على زيادة المدح والذم . اللباب فى علـــل البناء والإعراب ٤٠٨/١ .

([2]) انظر حكم تعدد النعت فى : ما يجوز تعدده وما لا يجوز ١٣.

([3]) لا يقال : قام زيد نفسه وعينه ، ولا : جاء القوم كلهم وأجمعون ، وأجازه بعضهم وهـــو قول ابن الطراوة . اللباب فى علل البناء والإعراب ٤٠٣/١ ، والهمع ١٤٣/٣ ، وشـــرح الأشمونى ٧٧/٣ ، وحاشية الشيخ يس ١٢٤/٢ .

([4]) الأشباه والنظائر ٢٥٧/٢ وانظر : شرح الكافية الشافية ١١٨٢/٣ .

([5]) إذا كثرت النعوت والمنعوت لا يتعين إلا بجميعها لزم إتباعها كقولك : ايتنى برجل مسلم عربى النسب فقيه نحوى كاتب ، فهذه النعـــوت المتواليـــة على هذا الوجه – وأشباهها – بمنزلة نعت واحد لا يستغنى عنه فلا تقطع ، فلو حصل التعيين بدونها جـــاز للمتكلـــم أن يتبعها وأن يقطعها وأن يتبع بعضا بشرط تقديم المتبع وتأخير المقطوع، والإتباع أجـــود ، وكذلك يجوز القطع والإتباع فيما لا يحصل التعيين بدونه إذا قصد المتكلم تنزيله منزلة مـــا يحصل التعيين بدونه لتعظيم أو غيره .
شرح التسهيل لابن مالك ٣١٩/٣ ، وشفاء العليل ٧٥٧/٢ ، وشرح ابن عقيـــل ٢٠٣/٣ ، وإتحاف ذوى الاستحقاق ١٨٨/٢ ، وحاشية الخضرى ١٢٨/٢ .

([6]) اللباب فى علل البناء والإعراب ٤٠٧/١ ، والفصول الخمسون ٢٣٥ ، وشـــرح الجمـــل ٢٠٧/١ ، وشرح الأشمونى ٦٩/٣ .

([7]) الهمع ١٤٣/٣ ، وشرح الأشمونى ٧٧/٣ .

فى الصفات ، فلذلك جاز قطعها ، وأما التوكيد فلا يستفاد منه مدح ولا ذم (١) ، فلذلك لم يجز قطعه (٢) .

الوجه الرابع : أن التوكيد يكون بالضمائر دون الصفات ، والسبب أن التوكيد يقوى المعنى فى نفس السامع بالنسبة إلى رفع مجاز الحكم (٣) وإن كان المحكوم عليه فى نهاية الإيضاح ، فلذلك احتيج إليه .

وأما الصفة فلأن المقصود منها إيضاح المحكوم عليه وهو فى نهاية الإيضاح فلا يحتاج إلي إيضاح ، لأنه إن كان لمتكلم أو لمخاطب فقرينة التكلم أو الخطاب توضحهما ، وإن كان لغائب فالقرينة الظاهرة توضحه فلا يحتاج إلى إيضاح .(٤)

الوجه الخامس : أن الصفة تتبع المعرفة (٥) والنكرة (٦) ، والتوكيد لا يتبع إلا

---

(١) ولمنافاة القطع مقصود التوكيد . حاشية الصبان ٣/٧٧ .

(٢) الأشباه والنظائر ٢/٢٥٧ .

(٣) التوكيد لرفع توهم المجاز . الهمع ٣/١٣٧ .

(٤) الأشباه والنظائر ٢/٢٥٧ ، ٢٥٨ وانظر : التوطئة ١٩١ ، والهمع ٣/١٣٦ .

(٥) إنما كانت الصفة كالموصوف فى التعريف والتنكير ، لأن الصفة هى الموصوف فى المعنى ، ومحال أن يكون الشيء الواحد معرفة ونكرة فى حال واحدة . اللباب فى علل البناء والإعراب ١/٤٠٥ .

واعلم أن الأصل ألا توصف المعارف ، لأنها وضعت فى أول أحوالها تدل على شخص بعينه لا يشاركه فيه غيره ، وذلك أنهم سموا الشخص زيدا على تقدير أنه ليس فى العالم قد سمى بزيد سواه ، ثم التسمية للآخر على هذه النية ، فلما كانت الأشخاص أكثر من الأسماء اشترك فى الاسم الواحد جماعة ، فإذا قال القائل : جاءنى زيد ، فخاف ألا يعرف المخاطب (زيدا) الذى بعَيْنِه ، لاشتراك جماعة فيه ، بينه بالنعت فصارت نعوت المعارف دواخل عليها ؛ إذ أشبهت النكرة من هذا الوجه . علل النحو ٣٨٠.

(٦) هذا مذهب الجمهور، وأجاز الأخفش وصف النكرة – إذا خصصت – بالمعرفة، وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة ، وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك =

المعارف (١) – أعنى التوكيد المعنوى.(٢) ، بمعنى:أن النكرات تؤكد بتكرير ألفاظها دون معانى ألفاظها وتوصف ، والسبب أن معانى ألفاظها معارف ، ولا تؤكد النكرات بالمعارف ، وأما الوصف فإنها (٣) توصف بما يوافقها فى التنكير .(٤)

الوجه السادس : أن التوكيد إن كان معنويا فألفاظه محصورة (٥) ، وألفاظ الصفات ليست كذلك ، وإن كان لفظيا (٦) فإنه يجرى فى

= الموصوف . شرح الأشمونى ٦٠/٣ وانظر ارتشاف الضرب ١٩٠٨/٤ ، والمساعد ٤٠٢/٢ ، وحاشية الصبان ٦٠/٣ .

(١) اعلم أن الغرض من التوكيد إثبات الخبر عن المخبر عنه ، وذلك أنك إذا قلت : جاءنى زيد نفسه ، أخبرت أن الذى تولى المجىء هو بعينه ، فلذلك دخل التوكيد فى الكلام ،ولهذه العلة لم يجز أن تؤكد النكرة ، لأنه ليس لها عين ثابتة كالمعارف ، فلم يحتج إلى إثباتها إذا كانت لا تثبت بالتوكيد ، فلهذا أسقط التوكيد عنها .علل النحو ٣٨٧ .

(٢) مذهب البصريين أنه لا يجوز توكيد النكرة ، سواء كانت محدودة كيوم وليلة و شهر وحول ، أو غير محدودة كوقت وزمن وحين ، ومذهب الكوفيين جواز توكيد النكرة المحدودة ؛ لحصول الفائدة بذلك نحو : صمت شهرا كلهُ ، ومنه قوله :

تحملنى الذ لفاء حولا أكتعا

وقوله : قد صرَّت البكْرة يوما أجمعا .

اللباب فى علل البناء والإعراب ٣٩٥/١ – ٣٩٧.

(٣) اعلم أن الأصل فى النكرة أن توصف ، لأن الغرض من الصفة تخصيص الموصوف، فلما كانت النكرات مجهولة احتاجت إلى التخصيص . علل النحو ٣٨٠.

(٤) الأشباه والنظائر ٢٥٨/٢ .

(٥) شرح الأنموذج فى النحو ٦٦ ، وارتشاف الضرب ١٩٤٧/٤ ، والهمع ١٤٣/٣ .

(٦) التوكيد اللفظى يكون بإعادة اللفظ الأول – أو مرادفه – مفردا كان أو مركبا ، مضافا أو جملة ، أو كلاما نكرة أو معرفة ، ظاهرا أو مضمرا ، اسما أو فعلا أو حرفا . شفاء العليل ٧٤٢/٢ ، والهمع ١٤٣/٣ ، وحاشية الصبان ٥٧/٣ .

الكلمة بأسرها (١) منفـــردة ومركبـــة (٢) ، والصفـــة ليســـت كذلك.(٣)

الوجه السابع : أنه يجب (٤) ترتيب ألفاظ التوكيد إذا اجتمعت .(٥)

الوجه الثامن : أن الصفة يشترط فيها أن تكون مشتقة (٦) ، ولا كذلـــــك فـــى التوكيد .(٧)

---

(١) التوكيد اللفظى قد يكون بتكرار اللفظ مرتين - وهو الأكثر - وقد يكون بثـــلاث مـــرات نحو : ألا حبذا حبذا حبذا حبيبٌ تَحَمَّلْتُ فيه الأذى
ارتشاف الضرب ١٩٥٨/٤.

(٢) الأكثر فى التوكيد اللفظى أن يكون فى الجمل وكثيرا ما يقترن بعاطف، ويجب الـــترك عنـــد إيهام التعدد نحو: ضربت زيدا ضربت زيدا، ولو قيل: ثم ضربت زيدا لتوهم أن الضـــرب تكرر منك مرتين تراخت إحداهما عن الأخرى، والغرض أنه لم يقع إلا مرة واحدة .
شرح الأشمونى ٨١/٣ وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٥/٣ .

(٣) الأشباه والنظائر ٢٥٨/٢ .

(٤) قيل لا يجب الترتيب بل يحسن. الهمع ١٣٩/٣ وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٣.

(٥) الهمع ١٣٩/٣ ، ١٤٣ وانظر : علل النحـــو ٣٨٧ ، ٣٨٨ ،وشـــرح الجمـــل ٢٦٦/١ ، وارتشاف الضرب ١٩٥١/٤ ، وشفاء العليل ٧٣٨/٢ ، وحاشية الشيخ يس ١٢٤/٢.

(٦) إنما لزم أن تكون الصفة بالمشتق أو الجارى مجراه ، لأن الفـــرق إنمـــا يحصـــل بـــأمر عارض يوجد فى أحد الشيئين أو الأشياء دون باقيها ، وهذا إنما يكون فى المشتقات.
اللباب فى علل البناء والإعراب ٤٠٤/١ ، ٤٠٥ وانظر : ابن الناظم ٤٩٠ ، ٤٩١.
والمراد بالمشتق : ما دل على حدث وصاحبه وذلك اسم الفاعل واسم المفعـــول والصفـــة المشبهة وأفعل التفضيل ، ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة ، لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور ، أو أن تكون مؤولة المشتق ، والمراد : ما أقيم المشتق فى المعنى من الجوامد .
الفصول الخمسون ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، وشـــرح التسهيل ٣١٣/٣ ، ٣١٤ ، وارتشاف الضرب ١٩١٧/٤ ، وشرح الاشمونى ٦٢/٣.

(٧) الأشباه والنظائر ٢٥٨/٢ .

المبحث الثالث

أوجه الاختلاف بين النعت وعطف النسق

تختلف الصفة عن عطف النسق من عدة أوجه :

الوجه الأول : أن الصفة تكون مشتقة أو ما هو فى حكمه ([1]) ، ولا يشترط ذلك فى عطف النسق .([2])

الوجه الثانى : أن الصفة حكمها أن تكون أعم من الموصوف أو مساوية له ([3]) ، وليس كذلك عطف النسق .([4])

الوجه الثالث : يشترط لصحة العطف أن يكون المعطوف صالحاً بنفسه أو بما هو بمعناه لمباشرة العامل المذكور([5]) ، ولا يشترط ذلك فى الصفة .([6])

الوجه الرابع :أن الصفة يجوز فيها القطع([7])،وليس ذلك فى عطف النسق.([8])

الوجه الخامس: يشترط أن يكون المتبوع اسما إذا كان التابع صفة ([9]) ، أما إن كان التابع عطف نسق ([10]) فقد يكون المتبوع اسما أو غير اسم .([11])

([1]) اللباب فى علل البناء والإعراب ٤٠٤/١ ؛ وشرح المكودى ١٩٢ .

([2]) الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٤٥٤ .

([3]) علل النحو ٣٨١ ، وشرح المفصل للخوارزمى ١٠١/٢.

([4]) شرح ابن عقيل ٢٢٤/٣ ـ ٢٤٥ ، وحاشية الخضرى ١٤١/٢ ـ ١٥٩ .

([5]) أى للوقوع بعده مباشرة من غير أن يمنع من ذلك مانع . حاشية الصبان ٨٩/٣ ، والنحو الوافى ٣ /٦٥٥ .

([6]) ارتشاف الضرب ١٩٠٧/٤ ، ١٩٢٢ .

([7]) شرح المكودى ١٩٤ .

([8]) الإيضاح فى شرح المفصل ٤٥٤/١ – ٤٥٧ .

([9]) وكذلك إن كان توكيدا معنويا أو عطف بيان .

([10]) وكذلك إن كان توكيدا لفظيا أو بدلا .

([11]) النحو الوافى ٤٣٧/٣ .

الوجه السادس : أن النعت ينقسم باعتبار معناه ([1]) إلـــى : نعـــت حقيقـــى ، وسببى ، ومؤسس ، ومؤكد ، وتمـــهيد ([2]) ، وليســـت هـــذه القسمة فى عطف النسق .([3])

الوجه السابع : أن الصفات المتعددة تكون لموصوفها ([4]) ، أما المعطوفـلت إذا تكررت فلا تكون على الأول إن كان العاطف مرتبًا .([5])

الوجه الثامن : أنه لا يجوز تقديم الصفة على الموصوف ([6]) ، ويجوز تقديم

([1]) كما ينقسم باعتبار لفظه إلى مفرد ، وجملة ، وشبه جملة . النحو الوافى ٤٥٨/٣ .

([2]) الحقيقى هو ما يدل على معنى فى نفس منعوته الأصلى أو فيما هـــو بمنزلتـــه وحكمـــه المعنوى ، وعلامته : أن يشتمل على ضمير مستتر – أصالة أو تحويلا – يعود على ذلـك المنعوت .

والسببى هو الذى يدل على معنى فى شىء بعده له صلة وارتباط بالمنعوت نحـــو : هـــذا بيت متسع أرجاؤه ، وعلامته : أن يذكر بعده اسم ظاهر – غالبا – مرفوع به ، مشـــتمل على ضمير يعود على المنعوت مباشرة ، ويربط بينه وبين هذا الاسم الظاهر الذى ينصب عليه معنى النعت .

والمؤسس هو الذى يدل على معنى جديد لا يفهم من الجملة بغير وجوده نحـــو : راقنـــى الخطيب الشاعر ، فكلمة (الشاعر) نعت أفاد معنى جديدا لا يستفاد إلا من ذكرها.

والمؤكد هو الذى يدل على معنى يفهم من الجملة بدون وجوده نحو : تخيرت من الأطبـاء النِّطاسىَّ البارعَ ، فالبارع نعت مفهوم المعنى من كلمة (النِّطاسى) التى بمعناه ، ومـــن الجملة قبله أيضا ، لأن االتخير لايكون – فى الأغلب – إلا للبارع .

والتمهيد هو أن يكون النعت جامدا وغير مقصود لذاته ، والمقصود هو ما بعده ، وإنمـــا ذكر السابق ليكون توطئة وتمهيدا لنعت مشتق بعده يتجه القصد له نحو : استعنت بـأخ أخ مخلص . النحو الوافى ٤٤١/٣ ، ٤٥٢ ، ٤٥٦.

([3]) شرح ابن عقيل ٢٢٤/٣ – ٢٤٥ ، وحاشية الخضرى ١٤١/٢ – ١٥٩.

([4]) اللباب فى علل البناء والإعراب ٤٠٧/١.

([5]) حاشية الصبان ١١٩/٣.

([6]) الهمع ١٢٧/٣ ، وحاشية الخضرى ١١٩/٢ ، والنحو الوافى ٤٩٨/٣ .

المعطوف على المعطوف عليه .(١)

---

(١) قال أبو حيان : " يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه بخمسة شروط عند أصحابنا:
أحدها : أن يكون العطف بالواو خاصة ، وهو مذهب البصريين ، وأجاز ذلك هشام بـ (الفاء) و(ثم) و(أو) و (لا) وقال هو جيد ، وقال : وإن كانت الأداة ترفع جاز تقديم النسق ، تقول : متى وخرج الأمير خروجك ،وكذلك فى (كيف) و(أين) وفى جميع الصفات التامة نحو : خلفك وعبد الله رجل ، ولا يجيز : هل وزيد عمرو منطلقان ، ولا : فيك وزيد عمرو راغبان ، وأجاز هذا كله : أحمد بن يحيى ،ولا يجوز شيء من هذا على مذهب سيبويه ، لا فى التام ولا فى الناقص .
الشرط الثانى : أن لا يؤدى إلى وقوع حرف العطف صدرا ، لا تقول : وعمرو زيد قائمان ، تريد : زيد وعمرو قائمان ، ولا نعلم خلافا فى هذا الشرط .
الشرط الثالث : أن لا يؤدى إلى مباشرة حرف العطف عاملا غير متصرف ، فلا تقول : إن عمرا وزيدا قائمان ، ولا : ما أحسن وزيدا عمرا .
الشرط الرابع : أن لا يكون المعطوف محفوظا ، فلا تقول : مررت وعمرو بزيد .
الشرط الخامس: أن يكون الفعل لا يستغنى بفاعل واحد نحو: اختصم زيد وعمرو ،فذهب هشام إلى أنه لا يجوز: اختصم وعمرو زيد، وهو مذهب البصريين،وأجاز ذلك أحمد بن يحيى .
وإذا اجتمعت هذه الشروط فمذهب البصريين أنه لا يجوز ذلك إلا فى الشعر ، وهو عندهم فى المنصوب أقبح منه فى المرفوع ، ومذهب الكوفيين جواز ذلك فى الشعر وفى الكلام " انتهى.
ارتشاف الضرب ٢٠١٨/٤ ، ٢٠١٩ وانظر : الكتاب ٤٤١/١ ، وشرح الجمل ٢٤٥/١ ، وشفاء العليل ٧٩٧/٢ ، والمساعد ٤٧٦/٢ .

المبحث الرابع

أوجه الاختلاف بين النعت والبدل

يختلف النعت عن البدل من عدة أوجه :

الوجه الأول : أن النعت يكون بالمشتق أو ما هو فى حكمـــه (١) ، ولا كذلـك البدل فإن حقه أن يكون بالأسماء الجامدة (٢) أو المصادر .(٣)

الوجه الثانى : أن النعت يطابق المنعوت تعريفا وتنكـــيرا ، والبـــدل لا يلـــزم فيه (٤) ذلك (٥) .

---

(١) شرح الأنموذج فى النحو ٦٩ ، وشرح الكافية الشـــافية ١١٥٧/٣ ، ١١٥٨ ، والأشـــباه والنظائر ١١٩/٢ .

(٢) يقول الرضى : " الأغلب أن يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الأول لاستقل الثانى ولـــم يحتج إلى متبوع قبله ، فإن لم يكن جامدا كقوله :

فلا وأبيك خير منك إنى ليؤذينى التحمحم والصهيل

قدر الموصوف أى : فلا وأبيك رجل خير منك ، بخلاف الصفة ، فإنك لو حذفـــت الأول فى : جاءنى زيد العالم ، لاحتاج الثانى إلى مقدر قبله ، لأن الوصـــف لابـــد لـــه مـــن موصوف " . انتهى شرح الرضى على الكافية ٣٨١/٢ ، ٣٨٢ وانظر : المنصف للشمنى القسم الثانى م ٣٩٨/١ .

(٣) الأشباه والنظائر ٢٦٤/٢ ، ٢٦٥ وانظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ٤١٠/١ .

(٤) ليس الأمر فى البدل والمبدل منه كالصفة والموصوف فيلزم تطابقـــهما فـــى التعريـــف والتنكير كما كان ذلك فى الصفة والموصوف لأن الصفة من تمام الموصوف وتحلية له، والبدل منقطع من المبدل منه يقدر فى موضع الأول ، فلذلك يجوز بـــدل المعرفـــة مـــن المعرفة نحو قولك : مررت بأخيك زيد ، والنكرة من المعرفة نحو قولك : مررت بـــأخيك رجل صالح ، ولا يحسن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف كما فى المثال ، لأن البيان مرتبط بهما جميعا ، والنكرة من النكرة نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝حَدَائِـــقَ ﴾ فقوله (مفازا)نكرة وقد أبدل من النكرة وهو (حدائق) ، والمعرفة من النكرة نحو قولـــك : مررت برجل زيد .

شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٣ ، ٦٩.

(٥) اللباب فى علل البنـــاء والإعـــراب ٤١٠/١ ، ٤١٢ ، والـــهمع ١٥٠/٣ ، والأشـــباه والنظائر ٢٦٤/٢، ٢٦٦.

الوجه الثالث : أن البدل يجرى فى المظهر والمضمـــر (١) ، والنعـت ليـس كذلك .(٢)

الوجه الرابع : أن فى البدل ما يلزم فيه ضمير ظاهر إلى اللفظ وذلك البعـض والاشتمال (٣) ، وليس كذلك الصفة إذا كانت للأول ، بل يكون

---

(١) هو فى ذلك على ثلاثة أضرب : **بدل مظهر من مضمر** نحو قولك : رأيته زيدا ، وهـذا من بدل الشىء ، وبدل مضمر من مظهر نحو قولك : رأيت زيداً إياه ، أبـدل المضمـر (إياه) من المظهر (زيدا) للبيان ، **وبدل مضمر من مضمر** نحو قولك : رأيتـه إيـاه ، فـ(إياه) ضمير منفصل وهو بدل من الهاء فى (رأيته) وهو ضمير متصـل ، وسـاغ ذلك لأن الضمير المنفصل يجرى عند بعضهم مجرى الأجنبى . واعلـم أن المضمـرات كلها لك أن تبدل منها إلا ضمير المتكلم والمخاطب ، فلا يحسن البدل من كل واحد منهما عند أكثر النحويين لو قلت : مررت بك زيد ، أو : مررت بى زيد ، أو : بى المسكين ، لم يجز شىء من ذلك ، لأن الغرض من البدل البيان ، وضمير المخاطب والمتكلـم فـى غاية الوضوح ، فلم يحتج إلى بيان . وقد أجاز ذلك **أبو الحسن الأخفش** واحتـج بقولـه تعالى : " ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ ﴾ فقوله ﴿ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ ﴾ عنده بدل من الكاف والميم ، وهو ضمير المخاطبين ، ولا دليل قـاطع فى ذلك ، لأنه يحتمل أن يكون﴿ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ ﴾ مبتدأ مستأنفا ، وخبره ﴿ فَهُمْ لَـا يُؤْمِنُونَ ﴾ وقد أجمعوا على جواز ذلك فى بدل الاشتمال نحو قول الشاعر :

ذرينى إن أمرك لن يطاعا ∴ وما ألفيتنى حلمى مضاعا .

وربما جاء – أيضا – فى بدل البعض نحو قوله :

أوعدنى بالسجن والأداهم رجلى فرجلى شثنة المناسم

وساغ ذلك هنا لأن فيه إيضاحا ؛ إذ كان الثانى مما يشتمل عليه الأول أو بعضا منه . شـرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٣ ، ٧٠ وانظر : معانى القرآن للأخفش ٤٨٢/٢ ، واللباب فى علـل البناء الإعراب ٤١٢/١ ، والهمع ١٥١/٣ .

(٢) الأشباه والنظائر ٢٦٤/٢.

(٣) على الصحيح ليحصل الربط ، ولم يشترط ذلك فى بدل الكل ، لأنه نفس المبدل منه فـى المعنى ، كما أن جملة الخبر التى هى نفس المبتدأ فى المعنى لا تحتاج إلى ذلك ، ومـن النحويين من لا يلتزم فى هذين البدلين – أيضا – ضميرا ، لكن وجوده أكثر من عدمـه. الهمع ١٤٨/٣ .

مستترا غير ظاهر إلى اللفظ . ([1])

الوجه الخامس : أن البدل لا يتحمل ضميرا البتة ، وليس كذلك الصفة .([2])

الوجه السادس : أن البدل ينقسم إلى بدل بعض وكل واشتمال ، و الصفة لا تنقسم هذه القسمة .([3])

الوجه السابع : أن البدل منه ما يجرى مجرى الغلط، وليس ذلك في الصفة.([4])

الوجه الثامن : أن البدل لا يكون للمدح والذم كما تكون الصفة . ([5])

الوجه التاسع : أن الفعل يبدل منه ولا يوصف .([6])

الوجه العاشر : أن الصفة تكون جملة تجرى على المفرد ، وفى البدل لا يكون كذلك ، فلا تبدل الجملة ([7]) من المفرد .([8])

([1])الأشباه والنظائر ٢/٢٦٥ .

([2]) السابق ٢/٢٦٦ .

([3]) اللباب فى علل البناء الإعراب ١/٤١٠ ، والأشباه والنظائر ٢/٢٦٤ ، والهمع ٣/١٤٧.

([4]) الأشباه والنظائر ٢/٢٦٤ ، والهمع ٣/١٤٩ .

([5]) الأشباه والنظائر ٢/٢٦٤ .

([6])السابق ٢/٢٦٦ .

([7])على رأى الجمهور ، وقيل : تبدل الجملة من المفرد نحو قوله :

إلى الله أشكو بالمدينه حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فـ(كيف يلتقيان) بدل من (حاجة) و(أخرى) كأنه قال : أشكو هاتين الحاجتين لتعذر التقائهما ، قيل : ومنه قوله تعالى :﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ ﴾ فـ(إن) وما بعدها بدل من (ما) وصلتها .

وما استشهدوا به مردود ، فليس (كيف يلتقيان) بدلا بل استئنافا للاستبعاد وكذا (إن ربك) ، لئلا يؤدى إلى إسناد الفعل إلى الجملة وهو ممنوع . الهمع ٣/١٥٤ وانظر : التسهيل ١٧٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٩ ، ٣٤٠ ، و ارتشاف الضرب ٤/١٩٧٢ ، وشفاء العليل ٢/٧٧٣ ، والمساعد ٢/٤٣٨ ، وشرح الأشمونى ٣/١٣٢ .

([8]) الأشباه والنظائر ٢/٢٦٤ .

الوجه الحادى عشر : أن الوصف يكون بمعنـــى فـــى شـــىء مـــن أســباب الموصوف ، ([1]) والبدل لا يكون كذلك ، لو قلت : ســـلب زيد ثوب أخيه لما جاز . ([2])

الوجه الثانى عشر : أن البدل موضوع على مسمى المبدل منه بالخصوصيـــة من غير زيادة ولا نقصان ([3]) ، والوصف ليس موضوعـــا على مسمى الموصوف بالوضع بل بالالتزام .([4])

الوجه الثالث عشر : أن البدل يجرى مجرى جملـــة أخـــرى ([5]) ، ولا كذلـــك الصفة .([6])

([1]) النعت إنما يؤثر به بيانا للمنعوت ، فيصير فى التقدير كجزء من المنعوت . علل النحـــو ٣٨٧.

وقد تضيف العرب الموصوف إلى صفته ، إلا أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه ، لأن فيه إضافة الشىء إلى نفسه ، لأن الصفة هى الموصوف فى المعنى ، فمن ذلك : صـــلاة الأولى ، و: مسجد الجامع ، ودار الأخرة ، يريدون : الصلاة الأولى ، و: المسجد الجـــامع ، و: الدار الآخرة . شرح الجمل ١/٢٢٢ .

([2]) الأشباه والنظائر ٢/٢٦٤ .

([3]) الغرض من البدل أن يجمع المخاطب البدل والمبدل منه ، على أنه قـــد يجـــوز أن يفـــهم بالمبدل منه وحده ، وقد يجوز أن يفهم بهما جميعا . علل النحو ٣٨٧ .

([4]) الأشباه والنظائر ٢/٢٦٥ .

([5]) لما لم يكن للبدل معنى فى المتبوع حتى يحتاج إلى المتبوع - كما احتاج الوصف - ولـــم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك فى التأكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا ، أى صالحـــا لأن يقوم مقام المتبوع ، ولما كان إعرابه بتبعية الأول جاز أن يعتبر غير مستقل تارة أخرى . شرح الرضى على الكافية ٢/٣٨٢ وانظر : المنصف للشمنى القسم الثانى م١/٣٩٨.

([6]) الأشباه والنظائر ٢/٢٦٤ ، والهمع ٣/١٥٢ .

المبحث الخامس

أوجه الاختلاف بين عطف البيان والتوكيد

يختلف عطف البيان عن التوكيد من وجهين :

الوجه الأول : أن عطف البيان لا يكون بألفاظ محصورة ، والتوكيد (١) يكون بألفاظ محصورة . (٢)

الوجه الثانى : أن التوكيد يرفع المجاز (٣) ، وعطف البيان (٤) إنما يرفع الاشتراك .(٥)

---

(١) أعنى التوكيد المعنوى ، وله سبعة ألفاظ : النفس والعين وكلا وكلتا وكل وجميع وعامة .

هذه هى الألفاظ التى اشتهر استعمالها فى هذا المعنى ، ولا ينافى أن هناك ألفاظاً غيرها تستعمل أحيانا فى التوكيد المعنوى ، ولكنها لم تشتهر . أوضح المسالك ٣/٣٢٧ ، ٣٢٨ ، وعدة السالك ٣/٣٢٧ .

أما التوكيد اللفظى فليس عليه باب يحصره ، لأنه يكون فى الأسماء والأفعال والحروف والجمل ، وكل كلام تريد توكيده . شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤١ .

(٢) الأشباه والنظائر ٢/٢٦٣ وانظر : شرح الأنموذج فى النحو ٦٦ ، وشرح الجمل ١/٢٩٤.

(٣)اعلم أن فائدة التوكيد تمكين المعنى فى نفس المخاطب وإزالة الغلط فى التأويل ، وذلك من قبل أن المجاز فى كلامهم كثير شائع ، يعبرون بأكثر الشىء عن جميعه ، وبالمسبب عن السبب . شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٠ ، ٤١ .

(٤) من أغراض عطف البيان توضيح متبوعه ، أما التوكيد فلا يوضح متبوعه . شرح ابن عقيل ٣/٢١٨ ، ٢١٩ .

(٥) الأشباه والنظائر ٢/٢٦٣ وانظر : ١٢٨ وكذلك : شرح الكافية الشافية ٣/١١٩٢ ، والهمع ٣/١٣٥ .

ووجه ثالث على رأى الكوفيين : أنهما يتخالفان فى التعريف والتنكير فى نحو:

صمت شهرا كله (١) ، ولا يجوز ذلك فى عطـــف البيـــان(٢)

خلافا للزمخشرى (٣)

---

(١) اعلم أن النكرات لا تؤكد بالتأكيد المعنوى ، وإنما تؤكد بالتأكيد اللفظى لا غير ، وإنما لـــم تؤكد النكرات بالتأكيد المعنوى لأن النكرة لم يثبت لها حقيقة ، والتأكيد المعنوى إنما هـــو لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته ، وتمكين ما لم يثبت فى النفس محال .

أما التوكيد اللفظى فهو أمر راجع إلى اللفظ ، وتمكينه من ذهن المخاطب و سمعه خوفا مـــن توهم المجاز ، أو توهم غفلة عن استماعه ، فاللفظ هو المقصود فى التوكيد اللفظـــى ، فأمـــا المعنوى فإنما المراد منه الحقيقة ، ولذلك أعيد المعنى فى غير ذلك اللفظ .

وكذلك لأن الألفاظ التى يؤكد بها فى المعنى معارف ، فلا تتبع النكرات توكيـــداً لـــها ، لأن التوكيد كالصفة وذهب الكوفيون إلى جواز توكيد النكرة بالتأكيد المعنـــوى إذا كـــانت النكـــرة محدودة . شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٣.

(٢)لأن عطف البيان لا يكون إلا فى المعارف ، وعليه فقد ذهب البصريون إلى امتناع كـــون عطف البيان ومتبوعه نكرتين ، وذهب الكوفيون وجماعة إلى جـــواز ذلـــك ، فيكونـــان منكرين كما يكونان معرفين .

وجوز الزمخشرى تخالفهما ، وقوله فى هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفيين فـــلا يلتفت إليه .

راجع ذلك فى : ما يجوز تعدده وما لا يجوز ١٧ – ١٩ .

(٣) الأشباه النظائر ٢٦٣/٢ ، ٢٦٤ .

المبحث السادس

أوجه الاختلاف بين عطف البيان وعطف النسق

يختلف عطف البيان عن عطف النسق من عدة أوجه :

الوجه الأول : أن أحد حروف العطف يتوسط بين المعطوف والمعطوف عليه في عطف النسق (١) ، وليس كذلك فى عطف البيان . (٢)

الوجه الثانى : أن عطف البيان يكون فى الجوامد (٣) ، ولا يشترط ذلك فى عطف النسق (٤) .

الوجه الثالث : أن عطف البيان لا يكون إلا فى المعرفة تابعا لمعرفة (٥) ، ولا يشترط ذلك فى عطف النسق . (٦)

الوجه الرابع : أن عطف البيان يخالف متبوعه فى لفظه ويوافقه فى معناه ، وليس كذلك عطف النسق . (٧)

الوجه الخامس : أن الغرض من عطف البيان الإيضاح أو التخصيص (٨) ، وليس كذلك عطف النسق .(٩)

---

(١) التوطئة ١٩٦ ، وشرح عمدة الحافظ ٦٠٦/٢ .

(٢) عدة الـ. االك. ٣٥٣/٣ .

(٣) التصريح ١٣٢/٢ ، وحاشية الشيخ يس ١٣٣/٢ .

(٤) أوضح المسالك ٣٥٣/٣ .

(٥) على مذهب جمهور البصريين . أوضح المسالك ٣٤٨/٣ ، والتصريح ١٣١/٢ .

(٦) شرح عمدة الحافظ ٦٠٦/٢ - ٦٧٠ .

(٧) يقول النحاة : إن (المغايرة) هى الأصل الغالب فى عطف النسق بين المتعاطفين ، يريدون : أن يكون المعطوف مغايرا المعطوف عليه فى لفظه وفى معناه معا ، فلا يعطف الشىء على نفسه ، هذا هو الأصل الغالب . النحو الوافى ٦٥٩/٣ .

(٨) عطف البيان يوضح أو يخصص متبوعه بلفظ يدل عليه وهو عين معناه، فهو بمنزلة التفسير له باسم آخر مرادف يكون أشهر منه فى العرف والاستعمال . النحو الوافى ٥٤٢/٣ .

(٩) التابع والمتبوع فى عطف النسق مختلفان تماما من ناحيتهما المعنوية . النحو الوافى ٤٣٧/٣ وانظر : التصريح ١٣١/٢ .

الوجه السادس : أن عطف البيان لا يكون ضميرا ولا تابعا لضمير (١) ، ولا يشترط ذلك فى عطف النسق . (٢)

الوجه السابع : أن عطف البيان لا يقع جملة ولا تابعا لجملة(٣) ، وليس كذلك عطف النسق . (٤)

الوجه الثامن : أن عطف البيان لا يكون فعلا ولا تابعا لفعل (٥) ، وليس كذلك عطف النسق .(٦)

الوجه التاسع : أن العامل فى عطف البيان العامل فى متبوعه (٧) ، وليس كذلك فى عطف النسق . (٨)

الوجه العاشر : أن عطف البيان لا يصح حذفه (٩) ، وليس كذلك المعطوف . (١٠)

---

(١) الصحيح أن متبوع عطف البيان لا يكون ضميرا ، فإن جاء ضميرا وجب إعراب التابع بدلاً وليس عطف بيان . ارتشاف الضرب ١٩٤٣/٤ ، والتصريح ١٣٣/٢ ، والنحو الوافى ٥٤١/٣ حاشية (٢) ، ٥٤٣ حاشية (٥) ، ٥٥٠ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢٠١٢/٤ ، والنحو الوافى ٤٣٧/٣ .

(٣) المغنى ٥٨/٢ ، والتصريح ١٣٤/٢ .

(٤) المغنى ٧٠/٢، وحاشية الشيخ يس ١٣٤/٢ ، ١٥٣ ، والنحو الوافى ٦٤١/٣ ، ٦٥٢.

(٥) التصريح ١٣٤/٢ .

(٦) التصريح ١٥٢/٢ ، والنحو الوافى ٦٤١/٣ .

(٧) وقيل : بتقدير تكرار العامل . البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٢٩٥/١ .

(٨) حاشية الصبان ٥٨/٣ .

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٣ ، والمغنى ٥٨/٢ .

(١٠) أمالى ابن الشجرى ١٠٠/٣ ، والتصريح ١٥٣/٢ ، ١٥٤ ، والنحو الوافى ٦٣٦/٣ .

الوجه الحادى عشر : أن عطف البيان يوافق متبوعه فـــى الإفـــراد والتذكـــير وفروعهمـــا([1]) ، وليس كـــــذلك المعطـــــوف والمعطـــوف عليه . ([2])

الوجه الثانى عشر : أن العطف على التوهم يكون فى عطف النسق ولا يكـــون فى عطف البيان . ([3])

([1]) أوضح المسالك ٣٤٨/٣ ، والتصريح ١٣١/٢ ، والنحو الوافى ٥٤٤/٣ .

([2]) شرح عمدة الحافظ ٦٠٦/٢ - ٦٧٠ ،وارتشاف الضرب ٢٠١٢/٤ .

([3]) الهمع ١٩٦/٣ ، وحاشية الصبان ٨٩/٣ ، والنحو الوافى ٦٥٩/٣ ، والتوهم عند النحـــاة ١٣٨ - ١٦١ .

المبحث السابع

أوجه الاختلاف بين عطف البيان والبدل

اعلم أنه ليس كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكـــون بـــدلا ، فهناك مواضـــع يتعين أن يكون التابع فيها عطف بيان ولا يجـــوز أن يكـــون بدلا ، ويضبط ذلك بأحد أمرين :

الأمر الأول : أن يكون التابع غير مستغنٍ عنه .

الأمر الثانى : أن يكـــون التابع غير صالح لأن يوضع فى مكان المتبوع.([1])

ومعنى هذا أن باب العطف أوسع من باب البدل .([2])

وللتوضيح أقول .

يختلف عطف البيان عن البدل من عدة أوجه :

الوجه الأول : أن عطف البيان فى التقدير من جملة واحدة بدليل قولـــهم : يـــا أخانا زيدا ، والبدل فى التقدير من جملة أخرى على الصحيـــح بدليل قولهم : يا أخانا زيد . ([3])

الوجه الثانى : أن عطف البيان يشترط مطابقته لما قبله فى التعريف ([4]) .

([1]) حاشية الخضرى ١٤٠/٢ ، ومنحة الجليل ٢٢١/٣ .

([2]) الأشباه والنظائر ٢٦٢/٢ .

([3]) شرح المفصل لابن يعيـــش ٧٢/٣ ، والمغنـــى ٨٧/٢ ، والـــهمع ١٤٤/٣ ، والأشـــباه و النظائر ٢٦٠/٢ ، ٢٦٤ ، وشرح الأشمونى ٨٨/٣ ، وحاشية الدسوقى ٢٢/٣ ، و حاشـــية الصبان ١٣١/٣ .

([4]) احتجوا بأن البيان بيان كاسمه ، والنكرة مجهولة ، والمجهول لا يبين المجهول ، ورد بأن بعض النكرات أخص من بعض والأخص يبين الأعم .حاشية الصبـــان ٨٦/٣ وانظـــر : الهمع ١٣٢/٣ .

بخلاف البدل فإنه يجوز أن تبدل النكـــرة مـــن المعرفـــة (١) ، والمعرفة من النكرة .(٢)

الوجه الثالث : أن عطف البيان لا يكون مضمرا (٣) ولا تابعا المضمر (٤).

---

(١) اشترط الكوفيون فى إبدال النكرة من المعرفة اتحـــاد اللفظيـــن كمـــا فـــى (الناصيـــة) و(ناصية) ، والعرب لا تلتزم ذلك ، ومن الحجج عليهم قول الشاعر :

ولم يلبث العصران يومٌ وليلةٌ إذا طلبا أن يُدْرِكا ما تَيَمَّمَا

شرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٨١/٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٣ ، ٧٣ ، وشرح الجمل ٢٩٤/١ ، وشرح الرضى علـــى الكافية ٣٨٣/٢ ، والمغنى ٨٦/٢ ، والمنصف للشمنى القسم الثانى م ٣٩٩/١ ، والـــهمع ١٣٣/٣ ، والأشباه والنظائر ٢٦٠/٢ ، وحاشية الدسوقى ١٧/٣ .

(٣) أى : يكون المتبوع ضميرا وعطف البيان مبين له ، فكما يقال : الضمـــير لا ينعـــت ولا ينعت به تقول : الضمير لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه غير بيانا لـــه . حاشـــية الدسوقى ١٥/٣ .

(٤) قال ابن هشام : " لأنه فى الجوامد نظير النعت فى المشـــتق " . انتـــهى المغنـــى ٨٥/٢ وانظر : الهمع : ١٣٣/٣ .

وأنت خبير بأن هذا التعليل إنما يقتضى منع كون عطف البيان ضميرا ، ولا يقتضـــى منع كون متبوعه ضميرا مع أنه من جملة المدعى ، فالدليل أخص منه . حاشـــية الدســـوقى ١٥/٣ .

مع أن الزمخشرى أجاز فى قوله تعالى﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ أن يكون قوله ﴿ أن اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ عطف بيان للهاء من قوله ﴿ أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ ، وهو مردود .

الكشاف ٦٥٧/١ وانظر : البحر المحيط ٤١٨/٤ ، والدر المصـــون ٦٥٧/٢ ، ٦٥٨ ، والمغنى ٣١/١ ، والمنصف للشمنى القسم الأول م ٤٠٨/١ ، والـــهمع ١٣٣/٣ ، و حاشـــية الدسوقى ٨٩/١ ، ٩٠ .

بخلاف البدل (١) فإنه يجوز (٢) فيه ذلك .(٣)

الوجه الرابع : أن البدل قد يكون غير الأول فـــى بـــدل البعـــض والاشـــتمال والغلط ، بخلاف عطف (٤) البيان . (٥)

---

(١) البدل يكون تابعا للمضمر نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ وقولـــه تعالى ﴿ وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ ﴾ ، وما امتنع الزمخشرى من تجويز كون﴿ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ بـــدلا من الهاء فى (به) إلا لأن ذلك يخل بعائد الموصول ، وهو مردود بأن المضمر خلـــو الصلة من العائد فى اللفظ لا فى التقدير . المغنى ٨٦/٢ ، والمنصف للشمنى القسم الثـــانى م ٤٠١/١، وحاشية الدسوقى ١٦/٣ وانظر : الكشاف ٦٥٦/١ ، والبحر المحيـط ٤١٨/٤، والدر المصون ٦٥٧/٢ ، ٦٥٨ .

(٢) أجاز النحويون أن يكون البدل مضمرا تابعا لمضمر أو لمظهر . انظر : الفصل الثـــانى ، المبحث الرابع ص٨٤٠ حاشية ١ .

وزيادة فى التوضيح أقول : خالف ابن مالك فى ذلك فقال : إن إبدال الضمـــير مـــن الظاهر لم يسمع ، وإن الصواب فى إبدال الضمير من الضمير قول الكوفيين إنه توكيد كمـــا فى : قمت أنت .

ويعنى ذلك أن ابن مالك يمنع إبدال الضمير من الضمير ومن الظاهر ، فعلى مذهبـــه كل من عطف البيان والبدل لا يكون ضميـــرا ، ويكون البدل تابعـــا لمضمـــر دون عطـــف البيان .

شرح التسهيل ٣٣٢/٣ وانظر : شـــرح الأشـــمونى ١٣٠/٣ ، وحاشـــية الصبـــان ١٣٠/٣ ، وانظر حاشية الدسوقى ١٧/٣.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٣ ، والتصريح ١٣٣/٢ ، و الأشباه والنظائر ٢٦٠/٢.

(٤) بمعنى أن عطف البيان هو المعطوف لا غير ، والبدل قد لا يكون المبدل بل بعضـــه ، أو مشتملا عليه ، أو لا واحدا منهما وهو بدل الغلط . الأشباه والنظائر ٢٦٥/٢ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٣ ، والأشباه والنظائر ٢٦٠/٢ .

الوجه الخامس : أن عطف البيان لا يكون جملة ، بخلاف البدل نحـــو قولـه تعالى : ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ (١) لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (٢)،ونحو قوله تعالى: ﴿ وَأَسَـرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ (٣) مِثْلُكُمْ ﴾ (٤) قال ابـن هشام : " وهو أصح الأقوال فى : عرفت زيدا أبـو مـن (٥) هو (٦) " . انتهى

الوجه السادس : أن عطف البيان لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل (٧) نحـو قوله تعالى ﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ *اتَّبِعُوا (٨) مَـنْ لا يَسْـأَلُكُمْ أَجْرًا ﴾ (٩) ، وقوله تعالـى ﴿ أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُـمْ (١٠) بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾ . (١١)

---

(١) بدل من ما قيل للرسل . البحر المحيط ٣١١/٩ ، والدر المصون ٦٩/٦ .

(٢) سورة فصلت الآية ٤٣ .

(٣) بدل من (النجوى) . إعراب القرآن وبيانه ٢٨١/٦ .

(٤) سورة الأنبياء من الآية ٣ .

(٥) هو مبتدأ ، وأبو : خبر ، ومَنْ : مضاف إليه ، والجملة بدل من (زيد) .

(٦) المغنى ٨٦/٢ وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٩/٣، ٣٤٠ ، وشفاء العليل ٧٧٣/٢، ٧٧٤ ، والهمع ١٣٣/٣ ، والأشباه والنظائر ٢٦١/٢ ، وحاشية الدسوقى ١٧/٣ .

(٧) فإنه يكون تابعا لجملة والفرض أنه جملة ؛ إذا لا يبدل مفرد من جملة ، واشترط بعضـهم لإبدال الجملة من الجملة أن تكون الثانية أوفى بتأدية المعنى المقصود من الأولى . ابـن الناظم ٥٦٣ ، وحاشية الدسوقى ١٧/٣ .

(٨) بدل من قوله ﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴾ . إملاء ما من به الرحمـن ٤٦٥ ، والبحـر المحيـط ٥٦/٩ ، والدر المصون ٤٧٩/٥ .

(٩) سورة يس من الآيتين ٢٠ ، ٢١ .

(١٠) بدل من جملة (أمدكم) الأولى . البحر المحيط ١٧٩/٨ ، والـدر المصـون ٢٨٢/٥ ، وإعراب القرآن وبيانه ١٠٨/٧.

(١١) سورة الشعراء من الآيتين ١٣٢،١٣٣ وانظر: المغنى ٨٦/٢، وحاشية الدسوقى ١٧/٣،١٨.

الوجه السابع : أن عطف البيان لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل (١) نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَاعَفْ (٢) لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ . (٣)

الوجه الثامن : أن عطف البيان لا يكون بلفظ الأول (٤) ، ويجوز ذلك فى البدل (٥) بشرط أن يكون مع الثانى زيادة بيان ، كقراءة

---

(١) شرط ابن مالك لإبدال الفعل من الفعل أن يكون موافقاً له فى المعنى مع زيادة بيان . شرح التسهيل ٣/٣٤٠ .

(٢) بدل من (يلق) بدليل الجزم ، لا أنه من بدل الجملة من الجملة . الإملاء ٤٦١ .

(٣) سورة الفرقان من الآيتين ٦٨ ، ٦٩ وانظر : المغنى ٢/٨٦ ، وشفاء العليل ٢/٧٧٤ ، وشرح المكودى ٢١١ ، ٢١٢ ، والأشباه والنظائر ٢/٢٦١ .

(٤) سواء اتصل بالثانى زيادة بيان أو لا ، لأن الشىء لا يبين بنفسه ، وعن الدمامينى أنه اعترض بأنه إذا اتصل بالثانى زيادة بيان كان بها غير الأول ، فلا مانع من كونه يجوز أن يكون بيانا ، ولا يظنهم يختلفون فيه ، والذى لا يكون بياناً ما إذا لم يتصل بالثانى زيادة ، بيان ، فحينئذ لا فرق بين البدل وعطف البيان . حاشية الدسوقى ٣/١٨ وانظر : ابن الناظم ٥١٦ .

(٥) هذا الفرق إنما هو على ما ذهب إليه ابن الطراوة من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الأول ، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه ، وحجتهم أن الشىء لا يبين نفسه . انظر : شرح التسهيل ٣/٣٣٢ - ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، وابن الناظم ٥١٦ ، ٥١٧ ، والمغنى ٢/٨٦ ، والهمع ٣/١٣٥ ، وحاشية الدسوقى ٣/١٩ .

ولابن هشام فى ذلك نظر من أوجه :

أحدها : أنه يقتضى أن البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذلك ، لأن فيه بيانا للمبدل منه، وإنما يختلف البدل عن عطف البيان فى أنه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين ، والعطف تبيين بالمفرد المحض .

الثانى : أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول اتجه كون الثانى بيانا بسبب ما فيه من زيادة الفائدة ؛ إذ لا معنى للبيان إلا التوضيح بزيادة الفائدة .

يعقوب : ﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾ (١) بنصب (كل) (٢) الثانية (٣) ؛ فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو(٤) ، وكقول الحماسى : (٥)

رُوَيْدَ بنى شيبانَ بعضَ وعيدكم تُلاقُوا غداً خيلى على سَفْوَانِ

تُلاقُوا جيَاداً لا تحيدُ عن الوَغَى إذا ما غدتْ فى المأزق المتدانى

تلاقوهم فتعرفوا كيف صبْرهم على ما جنتْ فيهم يدُ الحَدَثَانِ (٦)

=فالحق أنه لا فرق بين البدل والبيان فى أنه إن اتصل اللفظ الثانى بما لم يتصل بالأول صح كونه بيانا وبدلا ، وإلا فلا يصح أن يكون واحد منهما .

الثالث : أن البيان يتصور مع كون المكرر مجردا ، وذلك فى مثل قولك : يا زيد زيد – بتنوين الثانى ولا يصح أن يكون بالرفع فقط ، والأصح أن يكون بدلا ، لصحة حلوله محل المبدل منه ، وكلامنا فيما يتعين فيه البيان – إذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما (زيد) ، فإنك لما تذكر الأول يتوهم كل منهما أنه المقصود ، فإذا كررته تكرر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد .

المغنى ٨٦/٢ ، ٨٧ بتصرف وانظر : المنصف للشمنى القسم الثانى م ٤٠٥/١ – ٤٠٧، وحاشية الأمير ٨٦/٢ ، وحاشية الدسوقى ١٩/٣ – ٢١ .

(١) سورة الجاثية من الآية ٢٨ .

(٢) على أنها بدل لا على أنها عطف بيان ، لأن الشىء لا يبين بنفسه ، وأما بالرفع فيكون جملة مستأنفة . البحر المحيط ٤٥٢/٩ ، والدر المصون ١٣٢/٦ .

(٣) المحتسب لابن جنى ٣١٠/٢ ، والإملاء ٥٢٩ .

(٤) ارتشاف الضرب ١٩٦٤/٤ ، ١٩٦٥، وشرح الأشمونى ١٣٢/٣ ،والنحو الوافى ٦٧٦/٣.

(٥) الطويل : شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٤ ، ولسان العرب (رود) ٣٦٧/٥ ،وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٨٥٣/٢ .

(٦) المغنى ٨٦/٢ ، وشفاء العليل ٧٦٨/٢ ،والأشباه والنظائر ٢٦١/٢ ، وحاشية الدسوقى ١٨/٣ ، ١٩ .

الوجه التاسع : أن متبوع عطف البيان هو المقصود بالنسبة ، وليس كذلك البدل ، ([1]) فالمقصود التابع لا المتبوع ، وإنما ذكر الأول توطئة وتمهيدا . ([2])

الوجه العاشر : أن فى البدل ما يجرى مجرى الغلط ، وليس هذا فى عطف البيان . ([3])

الوجه الحادى عشر : أن عطف البيان ليس فى نية إحلاله ([4]) محل الأول بخلاف البدل ([5]) ، ولهذا امتنع وتعين عطف البيان ، فى **نحو** : يا زيد الحارث ، ([6]) **وفى نحو** : يا زيد الرجل ، و:

([1]) يقول الرضى:"إنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة فى بدل الكل هو الثانى فقط ، ولا فى سائر الأبدال إلا الغلط ، فإن كون الثانى فيه هو المقصود دون الأول ظاهر ، وإنما قلنا ذلك : لأن الأول فى الأبدال الثلاثة منسوب إليه فى الظاهر ، ولا بد أن يكون فى ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كما يذكر فى الأبدال الثلاثة ، صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ، ولا سيما كلامه تعالى ، وكلام نبيه - ﷺ - ، فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا إليه فى الظاهر ، واشتماله على فائدة يصح أن ينسب إليه لأجلها دعوى خلاف الظاهر " . انتهى

شرح الرضى على الكافية ٣٨٠/٢ وانظر : المنصف للشمنى القسم الثانى م٣٩٧/١ .

([2]) الأشباه والنظائر ٢٦٤/٢ وانظر:شرح الجمل ٢٩٥/١ .

([3]) الأشباه والنظائر ٢٦٥/٢ .

([4]) أى : ليس على نية تكرار العامل . حاشية الدسوقى ٢١/٣ .

([5]) أى : فإنه فى نية إحلاله محل الأول من حيث تكرار العامل . حاشية الدسوقى ٢٢/٣ وانظر : الأشباه والنظائر ٢٦٥/٢ .

([6]) لأن البدل فى نية إحلاله محل الأول ، ولو جعل بدلا للزم عليه نداء ما فيه (أل) وهو لا يجوز ، لأن (يا) لا تباشر (أل) . حاشية الدسوقى ٢٢/٣ وانظر : المنصف للشمنى القسم الثانى م ٤٠٨/١ ، وحاشية الأمير ٨٧/٢ .

يا غلام الرجل الصالح ، ([1]) **وفى نحو**: يا سعيد كرز بـالرفع ، أو : كرزا بالنصب ،([2]) بخلاف : يا سعيد كرز بالضم فإنـه بالعكس ([3]) ، **وفى نحو** : أنا الضارب الرجل زيد ([4]) ، **وفـى نحو** : زيد أفضل الناس الرجـال والنسـاء ، أو : النسـاء والرجال ([5]) ، **وفى نحو** : يا أيها الرجل غلام زيد ، ([6]) وفى نحو : أى الرجلين زيد وعمرو جاءك ([7]) ، **وفى نحو**: جاءنى

([1]) حيث أتبع اسم الجنس ذا (أل) المنادى المضموم ، أمـا إذا أفـردت التـابع للمنـادى المنصوب نصب نحو : يأخانا زيدا ، أو المضموم جاز نصبه ورفعه نحو : يـا غـلام بشراً أو : بشرٌ كالنعت نحو : يا أخانا العاقلْ ، و: يا فاسقُ الخبيثُ والخبيثْ ، فلو أبدلتَ (بشرا) على أنه بدل تعين ضمه فتقول : يا غلامُ بشرُ . ارتشاف الضرب ١٩٦٤/٤ .

([2]) لأنك لو جعلته بدلا لكان على نيةَ تكرار العامل ، فيلزم عليه نصب المنادى المفـرد ، أو رفعه منونا وهو لا يجوز . حاشية الدسوقى ٢٢/٣ وانظر : المنصف للشـمنى القسـم الثانى م ٤٠٨/١ ، وحاشية الأمير ٨٧/٢ .

([3]) أى : فهو بدل ، لأنه يجوز : يا كرز . حاشية الدسوقى ٢٢/٣ .

([4]) يتعين أنه بيان ولا يصح أن يكون بدلا ، وإلا لزم إضافة ما فيه (أل) للمجرد منها وهـو لا يجوز . حاشية الدسوقى ٢٢/٣ وانظر : المنصف للشمنى القسم الثـانى م ٤٠٨/١ ، وحاشية الأمير ٨٧/٢ .

([5]) يتعين أنه بيان لا بدل ، لأن (أفعل) التفضيل بعض ما يضاف إليه ،والبدل يحل محـل المبدل منه ، فيصبح المعنى : زيد أفضل النساء ، فيفيد أنه من النسـاء وليـس كذلـك . حاشية الدسوقى ٢٢/٣ وانظر : ارتشاف الضرب ١٩٤٥/٤ ، والهمع ١٣٤/٣.

([6]) أى : أنه يتعين أن يكون بيانا ، ولا يصح أن يكون بدلا وإلا لحل محل الرجل ، فيفيـد أن نعت (أى) فى النداء يكون معرفا بالإضافة مع أنه إنما يكون محلى بـ (أل) أو اسـم إشارة . حاشية الدسوقى ٢٢/٣ وانظر : ارتشاف الضرب ١٩٤٥/٤ .

([7]) يتعين أن زيدا وعمرا بيان لا بدل وإلا لحل محل الرجلين ، فيلزم إضافة (أى) إلى مفـرد معرفة مع فقد شرطه وهو : نية الإجراء ، أو تكرير (أى). حاشية الدسوقى ٢٢/٣ .

كلا أخويك ([1]) زيد وعمرو([2]) ، وفى نحو : هند ضربت الرجل أخاها ([3]) ، وفى نحو : يا زيد هذا ([4]) ، وفى نحو : ([5])

فيا أخوينا عبد شمس ونوفلا ** أعيذكما بالله أن تُحْدِثا حربا

وفى نحو : يا أيها الرجل زيدٌ . ([6])

زيادة وتفصيل

هكذا اتضح لنا كيف أن باب العطف أوسع من باب البدل ، فليس كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلا .

([1]) (زيد وعمرو) بيان لأخويك لا بدل منه ؛ إذ لو حلا محله لزم إضافة (كلا) لمتعدد مفرق من غير ضرورة ، وهى إنما تضاف إلى معرف دال على اثنين بكلمة واحدة من غير تفرق . حاشية الدسوقى ٢٢/٣ وانظر : المنصف للشمنى القسم الثانى م ٤٠٨/١ ، ٤٠٩ ، وحاشية الأمير ٨٧/٢ .

([2]) المغنى ٨٧/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٦١/٢ .

([3]) يتعين أن يكون (أخاها) عطف بيان على (الرجل) ولا يجوز أن يكون بدلا ، لأن الكلام يفتقر إلى رابط ، ولا رابط إلا التابع على عطف البيان ، أعنى أنه إذا كان التابع مشتملا على ضمير والمتبوع جزء من جملة واقعة خبرا وليس فى هذه الجملة ضمير يربطها بالمبتدأ ، تعين أن يكون عطف بيان . ارتشاف الضرب ١٩٤٥/٤ ، وشرح الأشمونى ٨٧/٣ ، وحاشية الخضرى ١٤٠/٢ ، ومنحة الجليل ٢٢١/٣ ، ٢٢٢ .

([4]) حيث أتبع المنادى المضموم باسم الإشارة . ارتشاف الضرب ١٩٤٥/٤ .

([5]) من الطويل ، وهو منسوب لطالب بن أبى طالب فى : التصريح ١٣٢/٢ ، والعينى على الأشمونى ٨٧/٣ ، والدرر اللوامع ٣٧٨/٢ وبلا نسبة فى : إصلاح الخلل ٧٠.

والشاهد فيه قوله : فيا أخوينا عبد شمس ونوفلا ، حيث أتبع المنادى المضاف على سبيل التفصيل بما هو مضاف وما هو مفرد ، فتعينا أن يكونا عطف بيان .

([6]) حيث أتبع موصوف (أى) فى النداء بمنون . ارتشاف الضرب ١٩٤٥/٤ .

ولتعلم أن أكثر ما يجئ عطف البيان تابعا للأسماء المبهمة كقولك : يـــا هذا زيد ، ألا ترى أنه ينون (زيد) ، فدل على أنه ليس ببدل ، وعلـــى هـــذا تقول : يا أيها الرجل زيد ، فـــ (زيد) لا يكون بدلا من (الرجل) ، لأن (أى) لا توصف إلا بما لا (لام) فيه، وإنما يكون بدلا مـــن (أى) ، فلذلـــك كـــان مبنيا على الضم غير منون ، وهذا المكان من أوضـــح فروقـــه ، وهـــو مـــن المواضع التى لا يقع فيها البدل ، وللبدل مواضع يخالف لفظه فيها لفظ عطـــف البيان . ([1])

يقول **ابن يعيش** : " تبين الفرق بينهما بيانا شافيا فى موضعين :

أحدهما : النداء نحو قولك : يا أخانا زيدا ، ولو كان بدلا لقلت : يا أخانا زيد بالضم ولم يجز نصبه ولا تنوينه ، لأنه من جملة أخـــرى غـــير الأول ، كأنك قلت : يا أخانا يا زيد ، فالعامل الذى هو (يا) فى حكم التكرير .

وكذلك تبين الفرق بينهما فى قولك : أنا الضارب الرجل زيـــد ([2]) ، إن جعلت (زيدا) عطف بيان جازت المسألة ، وإن جعلته بدلا لم تجز ، لأن حـــد

([1]) الأشباه والنظائر ٢/٢٦٢ ، ٢٦٣ .

([2]) مثله قوله المرّار الأسدى :

أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِىِّ بِشْرٍ ** عليه الطيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

أضاف (التارك) إلى (البكرى) على حد (الضارب الرجل) ، وخفـــض (بشـــرا) عطف بيان على (البكرى) ، ولا يجوز كونه بدلا ؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير : : أنا ابـــن التارك بشر ، لأن حكم البدل أن يقدر فى موضع الأول ، خلافا لمن أجاز إضافـــة الوصـــف المقترن بـــ (أل) إلى العلم ، ومعنى هذا أنه يجوز إحلال التابع محل المتبوع ، ومتى جـــاز ذلك صح فى المتبوع الوجهان :

أن يكون عطف بيان ، وأن يكون بدلا ، وهذا غير مقبول عنـــد جمـــهور العلمـــاء ، والأول مذهب سيبويه وهو الصحيح للسماع والقياس :

عطف البيان أن تجرى الأسماء الصريحة مجرى الصفات ، فيعمل فيه العامل وهو فى موضعه بواسطة المتبوع ، والبدل يعمل فيه العامل على تقدير تنحية تنحية الأول ووضعه موضعه مباشرا للعامل " (١) . انتهى

ولا يعنى هذا أنه لا يرى اختلافا يذكر بين عطف البيان والبدل إلا فى هذين الموضعين ، بل إن وجه الاختلاف - كما قال - يتبين بيانا شافيا فيما ذكر.

ولذا نراه يقول - أيضا - : " ومن الفصل بين البدل وعطف البيان : أن المقصود بالحديث فى عطف البيان هو الأول ، والثانى بيان كالنعت المستغنى عنه ، والمقصود بالحديث فى البدل هو الثانى ، لأن البدل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمى ، مترادفان عليه ، والثانى منهما أشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه ، وصار الأول كالتوطئة والبساط لذكر الثانى .

وعلى هذا لو قلت : زوجتك بنتى فاطمة وكانت عائشة فإن أردت عطف البيان صح النكاح ، لأن الغلط وقع فى البيان وهو الثانى ، وإن أردت البدل لم يصح النكاح ، لأن الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث وهو الثانى " (٢) . انتهى .

= فأما السماع فإن سيبويه رواه مجرورا ، قال : سمعناه ممن يوثق به عن العرب ، ولا سبيل إلى رد رواية الثقة .

وأما القياس فإن عطف البيان تابع كالنعت ، وقد يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع ، ألا ترى أنك تقول : يا أيها الرجل ذو الجمة ، فتجعل (ذو الجمة) نعتا للرجل، ولا يجوز أن يقع موقعه، وكذلك تقول : يا زيد الطويل ، ولا يجوز : يا الطويل .

شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٣ وانظر : الكتاب ١/١٨٢ .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٣ .

(٢) السابق ٣/٧٤ وانظر : الأشباه والنظائر ٢/٢٦٢ .

المبحث الثامن

أوجه الاختلاف بين التوكيد وعطف النسق

يختلف التوكيد عن عطف النسق من عدة أوجه :

الوجه الأول : أن التوكيد مقصود به بيان متبوعه فينزل منه منزلة جزئه فلا يحتاج إلى رابط ، أما عطف النسق فيحتاج إلى رابط . (١)

الوجه الثانى : أن العامل فى التوكيد هو العامل فى المتبوع (٢) ، وأما النسق فالعامل فيه محذوف . (٣)

الوجه الثالث : أن التوكيد منه ما هو لفظى وما هو معنوى (٤) ، أما النسق فليست فيه هذه القسمة .(٥)

الوجه الرابع : أن التوكيد اللفظى يكون بتكرير اللفظ دون عطف (٦) ، بخلاف عطف النسق . (٧)

الوجه الخامس : أن بعض ألفاظ التوكيد المعنوى تلى العوامل (٨) ،

---

(١) ابن الناظم ٥١٩ ، ٥٤٧ .

(٢) الهمع ١١٤/٣ ، وعدة السالك ٢٩٩/٣ .

(٣) على رأى من ذهب إلى ذلك . التصريح ١٠٨/٢ ، وحاشية الصبان ٥٨/٣ .

(٤) أسرار العربية ٢٥٣ .

(٥) النحو الوافى ٥٥٥/٣ ,

(٦) هذا فى الاسم والفعل والحرف عدا الجملة . شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٣ .

(٧) النحو الوافى ٥٥٥/٣ ، ٥٥٦ .

(٨) معنى قولى (تلى العوامل) أن العوامل تعمل فيها لا بحكم التبعية ، بل تكون فاعلة ومفعولة ومجرورة تقول : طابت نفسُه ، و : صحت عينُه ، و : جاءنى كلُ القوم ، و: أخرج الله نفسَه ، و: رأيت كلَ القوم ، و: نزلت بنفسِ الجبل ، و: مررت بكلْ القوم ، فالنفس والعين لم يتمكنا فى التأكيد ، بل الغالب عليهما الاسمية بخلاف (كل) ، فإن التأكيد غالب عليها لما فيها من معنى الإحاطة والعموم فهى مشابهة لأجمعين . شرح المفصل =

بخلاف حروف العطف . (١)

الوجه السادس : أن ألفاظ التوكيد المعنوى يمكن اجتماعها فى وقت واحد (٢) ، بخلاف حرف العطف . (٣)

الوجه السابع : أنه لا يجوز حذف المؤكد (٤) ، بخلاف المعطوف عليه فإنه يجوز حذفه . (٥)

الوجه الثامن : أنه يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه (٦) ، وليس ذلك فى التوكيد . (٧)

= لابن يعيش ٣/٤٢ وانظر : علل النحو ٣٨٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٩٦، ٢٩٩، وشرح عمدة الحافظ ١/٥٧٠ ، ٥٧٤ ، وارتشاف الضرب ٤/١٩٥٥ .

(١) التصريح ٢/١٣٥ - ١٥٥ .

(٢) الهمع ٣/١٣٩ ، والنحو الوافى ٣/٥١٩ ، ٥٢١ .

(٣) النحو الوافى ٣/٥٥٧ - ٦٢٩ .

(٤) على رأى من ذهب إلى ذلك ، وحجته أن التوكيد بابه الإطناب ، والحذف للاختصار فتدافعا ، ولأنه لا دليل على المحذوف.الهمع ٣/١٤٣ ، والنحو الوافى ٣/٥٢٢، ٥٣٧.

(٥) أمالى ابن الشجرى ٣/١٠٠ ، وشرح الرضى على الكافية ٢/٣٤٩ .

(٦) انظر : النحو الوافى ٣/٦٤٠ ، ٦٥٧ ، وص٨٣٨، حاشية (١) من هذا البحث .

(٧) أمالى ابن الشجرى ١/٢٧٥ ، وشرح المكودى ١٩٥ ، والنحو الوافى ٥٢١ .

المبحث التاسع

أوجه الاختلاف بين التوكيد والبدل

يختلف التوكيد عن البدل من عدة أوجه :

الوجه الأول : أن ألفاظ التوكيد المعنوى محصورة ، وأن التوكيد اللفظى يكون بإعادة اللفظ الأول ([1]) ، أما البدل فليس كذلك . ([2])

الوجه الثانى : أن التوكيد قد يكون المراد منه الإحاطة والشمول ، وليس هذا فى البدل . ([3])

الوجه الثالث : أن التوكيد المعنوى لا يتبع إلا المعارف ([4]) ، والبدل لا يشترط مطابقته لما قبله فى التعريف . ([5])

الوجه الرابع : أن المقصود فى البدل التابع لا المتبوع ([6]) ، وليس كذلك فى التوكيد .([7])

([1]) أو تقويته بموافقته معنى كقوله (أنت بالخير حقيق قمن).شرح الأشمونى ٣/٨٠ ، ٨١ .

([2]) الأشباه والنظائر ٢/٢٦٥ .

([3]) السابق وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤١ ، وشرح الجمل ١/٢٦٦ ، وشرح ابن عقيل ٣/٢٠٧ .

([4]) وسببه أن ألفاظ التوكيد المعنوى معرفة ، فلو وقعت تأكيدا للنكرات لتناقض الكلام ؛ إذ المؤكد حينئذ يقتضى العموم ، والمؤكد يقتضى الخصوص . شرح الأنموذج فى النحو ٦٧، ٦٨ .

([5]) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٦٨ .

([6])الذى عليه الاعتماد من الاسمين – البدل والمبدل منه – هو الاسم الثانى ، وذكر الأول توطئة لبيان الثانى . شرح المفصل لابن يعيش ٣/٦٦ .

([7]) لأن التوكيد تابع يقرر أمر المتبوع فى النسبة والشمول . شرح الرضى علىالكافية ٢/٣٥٧ .

الوجه الخامس : أن البدل ينقسم إلى بدل كل وبعض واشتمال (١) ، والتوكيد ليس كذلك . (٢)

الوجه السادس : أن البدل منه ما يجرى مجرى الغلط والنسيان (٣) ، وليس ذلك فى التوكيد . (٤)

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/٢٤٩ .

(٢) التوكيد قسمان : توكيد تكرار ، وتوكيد إحاطة ، وتوكيد التكرار ينقسم إلى تكرار لفظ ، وتكرار معنى . الفصول الخمسون ٢٣٥ .

(٣) أوضح المسالك ٣/٤٠٣ .

(٤) اعلم أن الغرض الذى وضع له التوكيد أحد ثلاثة أشياء :

أحدها : أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه .

الثانى :أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط ، فإن قصد المتكلم أحد هذين الأمرين فلابد أن يكرر اللفظ - الذى ظن غفلة السامع عنه ، أو ظن أن السامع ظن به الغلط فيه- تكريرا لفظيا نحو : ضرب زيد زيد ، أو : ضرب ضرب زيد ، ولا يفيد فى دفع هذا الظن التكرير المعنوى .

الثالث : أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا . شرح الرضى على الكافية ٢/٣٥٧ - ٣٥٩ وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٠ .

المبحث العاشر

أوجه الاختلاف بين عطف النسق والبدل

يختلف عطف النسق عن البدل من عدة أوجه :

الوجه الأول : أن عطف النسق يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروفه ،وليس ذلك فى البدل .([1])

الوجه الثانى : أنه يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه ([2]) ، وليس ذلك فى البدل .([3])

الوجه الثالث : أن الاسم الثانى فى عطف النسق غير الأول ، أما فى البدل فقد يكون الأول فى المعنى أو بعضه أو مشتملا عليه .([4])

الوجه الرابع : أن عطف النسق لا يتضمن الأول فيه الثانى ، بخلاف بدل الاشتمال فإنه يتضمن الأول ([5]) فيه الثانى([6]) .

الوجه الخامس : أن البدل ينقسم إلى بدل كل وبعض واشتمال ،وعطف النسق لا ينقسم هذه القسمة .([7])

([1]) اللباب فىعلل البناء والإعراب ١/٤١٠ ، ٤١٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٦٣ ، ٧٤ ، وشرح الكافيه الشافية ٣/١٢٠٢ ، ١٢٧٦ ، وشرح الرضى على الكافية ٢/٣٣١ ، ٣٧٩ ، وحاشية الخضرى ٢/١٤١ ، ١٤٢ ، ١٥٩ .

([2]) انظر : النحو الوافى ٣/٦٤٠ ، ٦٥٧ ، وص٨٣٨ حاشية (١) من هذا البحث .

([3]) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧١ ، وشرح الرضى على الكافية ٢/٣٥٠ ، وشرح الأشمونى ٣/٥٨ .

([4]) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٦٤ ، ٧٤ .

([5]) اختلف النحاة فى بدل الاشتمال ، هل المشتمل هو الأول الذى هو المبدل منه أو الثانى الذى هو المبدل أو العامل فى المبدل منه ؟ .
راجع ذلك فى : ما يجوز تعدده وما لا يجوز ٣٧ حاشية (٥) .

([6]) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٦٤ ، ٧٤ .

([7]) أوضح المسالك ٣/٣٥٣ ، ٤٠١ ، وحاشية الخضرى ٢/١٤٢ ، ١٦١ .

الوجه السادس : أن بدل الغلط والنسيان لا يكون فى كلام فصيح (١) ، وليس كذلك عطف النسق . (٢)

الوجه السابع : أن عطف النسق مقصود بالنسبة مع متبوعه، بخلاف البدل (٣)، لأنه هو المقصود دون متبوعه . (٤)

الوجه الثامن : أن البدل يقدر معه العامل (٥) ، ولا كذلك عطف النسق .(٦)

الوجه التاسع : أن العاطف كحرف النداء ، والمعطوف صالح لمباشرته لـه ، ولذلك لـم يجز: يا زيدُ وعمرًا ، ولا : يا زيدُ وعمروٌ بالتنوين،

---

(١) أنكر أبو العباس المبرد – وغيره – وقوع بدل الغلط والنسيان فى القرآن الكريم ، أو فى الشعر ، أو فى كلام مستقيم .المقتضب ١٦٦/١ ، ٢٩٧/٤ .

ومن النحويين من زعم أنه وجد فى كلام العرب . انظر : ما يجوز تعدده وما لا يجوز ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٣ .

(٣) ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد وعمرو ، أعلمته بالقيام بمجموع زيد وعمرو ، إلا أن الثانى وهو (عمرو) ليس فيه بيان لـ(زيد) كما فى قولك : قام زيد أخوك ، بيان لزيد بالأخ . شرح الجمل ٢٨٠/١ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٣ ، ٧٤ ، وشرح الرضى على الكافية ٣٣١/٢ ، وحاشية الصبان ١٢٣/٣.

(٥) وهذا خلاف من ذهب إلى أن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه ، وذلك لتعلقهما به من طريق واحد . انظر : الكتاب ١٥٠/١ ، والمقتضب ٢٩٥/٤ ، ٣٩٩ ، والخصائص ٤٢٨/٢، واللباب فى علل البناء والإعراب ٤١٤/١ .

(٦) على رأى من قال : إن العامل هو المذكور ، فإذا قلت : قام عمرو وزيد ، فأصله : قام عمرو قام زيد ، فحذفت (قام) الثانية لدلالة الأولى عليها ، وصار الفعل الأول عاملا فى المعطوف والمعطوف عليه . شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٣ ، وشرح الجمل ٢٦١/١ ، وابن الناظم ٥٤٧ ، والهمع ١١٤/٣ .

كما جاز: يا غلام بشرٌ ، و : بشراً فى البدل .([1])

الوجه العاشر : أن عطف النسق يكون عطفا على التوهم ، والبـــدل لا يكـــون على التوهم . ([2])

([1]) شرح الرضى على الكافية ٣٨٣/٢ ، والمنصف للشمنى القسم الثانى م٣٩٨/١، ٣٩٩.

([2]) اعلم أن لنا عطفا على اللفظ ، وعطفا على الموضع ، وعطفا على التوهم ، أمـــا البـدل فإنه يكون على اللفظ وعلى الموضع ، ولا يكون على التوهم ، ومن هنا كان باب العطـف أو سع من باب البدل .

والفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم : أن العطف على الموضـــع عامله موجود وأثره مفقود ، والعطف على التوهم أثره موجود وعامله مفقود .

الأشباه والنظائر ٢٦٢/٢ ، والـــهمع ١٩٥/٣ - ١٩٧ ، وحاشـية الصبـان ٨٩/٣ ، والتوهم عند النحاة ١٣٧ - ٢٠٤

الخاتمـــــة

بعد هذه الرحلة العلمية مع أوجه الائتلاف والاختلاف فى التوابع انتـــهى بنا البحث إلى نتائج ، من أهمها :

أولاً : أن هذا البحث يمتاز بوحدة موضوعه ، فالقارئ لا يستفيد مـــن أوجـــه الائتلاف بين النعت وعطف البيان - مثلا - إلا إذا قـــرأ بقيـــة أوجـــه الائتلاف بينه وبين غيره من التوابع ، وكذلك أوجه الاختلاف ، فحكم كل وجه من كل تابع - حسب الاتفاق والاختلاف فيه - متناثر بين أوجه الائتلاف والاختلاف حسب منهج البحث .

ثانياً : أنه وجب فى النعت أن يكون مشتقا ليدل على الذات وعلى المعنى القـائم بها ، وعطف البيان والبدل وإن جاز فيهما أن يكونا مشتقين إلا أنـــه لا يقصد بهما التكميل بإيضاح المتبوع ، أو تخصيصه وضعا .

ثالثاً : أن حقيقة عطف البيان تخالف حقيقة عطف النسق ، فلذلك لم يذكر لـــهما تعريف واحد يجمعهما ، لأن الحقائق المختلفة لا يجمعها تعريف واحد.

رابعاً : أن كثيرا مـــن النحويين لا يكادون يعرفون عطف البيان على حقيقته ، وإنما يذكرونه عارضا فى مواضع .

خامساً : أن عطف البيان لا يكون مضمرا وفاقا ، ولا تابعـــا لمضمـــر علـــى الصحيح ، لأنه فى الجوامد نظير النعت فى المشتق ، وجوز بعضـــهم جريانه على المضمر ، وقياس مذهب الكسائى جواز إتباع عطف البيان ضمير الغائب قياسا على النعت .

سادساً : أن عطف البيان من قبل التوابع قائم بنفسه على خفائه ، وأحكامه فـــى التكرير والعطف والإعراب والتقديم والتأخير والعامل فيه أحكام الصفة.

سابعاً : زعم أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفوقه فى الاختصـــاص بل يساويه أو يكون أعم منه ، والصحيح جواز الثلاثة ، لأنه بمنزلـــــة

النعت وهو يكون فى الاختصاص فائقا ومفوقا ومساويا فليكن العطـــف كذلك .

ثامناً : أنه لا يجوز توكيد النكرة أصلا لا بالنفس ولا بالعين ولا بكل ولا ما فى معناها ، أما ما أنشدوا من قوله (حولا أكتعـــا) و (يومـــا أجمعـــا) فشاذ ، وينبغى أن يحمل على البدل لا على التوكيد .

تاسعاً : أنه فى توكيد محذوف خلاف والصحيح عدم الجواز ، لأنه لا دليل على المحذوف ، ولأن التوكيد بابه الإطناب والحذف للاختصـــار فتدافعـــا ، ولأن إجازة مثل ذلك يحتاج إلى سماع من العرب .

عاشراً: أن البدل يكون موضحا للمبدل منه مع أنه من غير جملته ، وإنما ذلـــك لأنه لما لم يظهر العامل فى البدل ، وإنما دل عليه العامل فى المبـــدل منه ، واتصل البدل بالمبدل فى اللفظ جاز أن يوضحه .

حادى عشر : أنه ينبغى أن يشترط لإبدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل علـــى الفعل وهو الاتحاد فى الزمان دون الاتحاد فى النوع . .

ثانى عشر : أنه ليس الأمر فى البدل والمبدل منه كالصفة والموصوف فيلـــزم تطابقهما فى التعريف والتنكير كما كان ذلك فى الصفة والموصـــوف ، لأن الصفة من تمام الموصوف وتحلية له ، والبدل منقطع من المبـــدل منه يقدر فى موضع الأول .

ثالث عشر : أنه لما لم يكن للبدل معنى فى المتبوع حتى يحتاج إلى المتبـــوع - كما احتاج الوصف - ولم يفهم معناه من المتبوع - كما فهم ذلـــك فـــى التوكيد - جاز اعتباره مستقلا لفظـــا ، أى صالحـــا لأن يقـــوم مقـــام المتبوع ، ولما كان إعرابه بتبعية الأول جاز أن يعتبر غير مستقل تارة أخرى .

رابع عشر : أن باب العطف أوسع من باب البدل ، لأن العطف يكون على اللفظ وعلى الموضع وعلى التوهم ، والبدل يكون على اللفظ وعلى الموضع ، ولا يكون على التوهم .

خامس عشر : أن التفرقة بين عطف البيان والبدل قائمة على غير أساس سليم ، فمن الخير توحيدهما لما فى هذا من التيسير ، ومجاراة الأصول اللغوية العامة .

أما الرأى الذى يفرق بينهما فى بعض حالات فرأى قام على التخيل والحذف والتقدير من غير داع ، ومن غير فائدة ترتجى ، ومن السداد إهماله وإغفاله .

نعم قد تكون التفرقة بينهما سائغة فى بعض الصور ، ولكن من ناحية أخرى دقيقة غير تلك التى تصدى لها المانعون هى : أن لعطف البيان غرضا معنويا هاما هو : إيضاح الذات نفسها أو تخصيصها ، أما بدل الكل فله غرض آخر يختلف عن هذا تماما هو :

الدلالة على ذات المتبوع بلفظ آخر يساويه فى المعنى بحيث يقع اللفظان على ذات واحدة وفرد معين واحد فى حقيقته ، ولا يضر أن يختلفا فى المفهوم بعض الاختلاف اليسير ما دامت حقيقة الذات المقصودة واحدة ، كالاختلاف الذى فى نحو: عرفت سعيدا أخاك، ولا شأن لبدل الكل بالإيضاح والتخصيص ، فحيث اقتضى المقام إيضاح حقيقة الذات أو تخصيصها - والإيضاح والتخصيص هنا ذاتيان أى : يقعان وينصبان على الذات - فاللفظ عطف بيان ليس غير ، بشرط أن تجتمع فيه بقية الشروط الواجبة فى عطف البيان .

وحيث اقتضى المقام الدلالة على ذات المتبوع نفسها بلفظ أخر يساويه تماما فى المدلول فاللفظ بدل كل من كل ، وبخاصة إذا فقد اللفظ شرطا من شروط عطف البيان .

هذه هي ناحية التفرقة الحقة التى يجب الاقتصار عليها نزولا على أحكام اللغة ، وتقديرا لخصائصها ، وكشفا لأسرارها ، بل إن هذه التفرقة نفسها قـــد يمكن رفضها . (١)

وبعد : فهذه بعض النتائج التى اشتمل عليها البحث ، فإن كنت قد وفقـت فيها - وهذا ما أبغى -فذلك فضل الله يوتيه من يشاء ، وإن كـــان غـــير ذلـــك فحسبى أنى اجتهدت ولم أدخر وسعا .

ولا يفوتنى أن أنوه بعظيم فضل الشيخ العلامة جلال الدين الســـيوطى ، فقد أفدت منه كثيرا فى كتابه / الأشباه والنظائر ، فجزاه الله عنى وعن العربيـــة خير الجزاء .

﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُون * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّـــهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٢)

دكتور

سعيد محمد مغازى عوض فودة

---

(١) النحو الوافى ٣/٥٤٦ ، ٥٤٩ .

(٢) سورة الصافات الآيات ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ .

فهـــــرس المراجـــــع

القرآن الكريم

١- إتحاف ذوى الاستحقاق ببعض مراد المرادى وزوائد أبى إسحاق لمحمـــد ابن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علـــى بـــن غـــازى العثمـــانى المكناسى ، تحقيق / حسين عبد المنعم بركات ، مكتبة الرشد / الريـــاض، ط ١/١٤٢٠هـ- ١٩٩٩ م .

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد ، مراجعة أ. د / رمضان عبد التـــواب ، الناشـــر / مكتبـــة الخانجى بالقاهرة ، ط ١/١٤١٨ هـــ - ١٩٩٨ م .

٣- أسرار العربية لأبى البركات عبد الرحمن بن محمـــد بـــن أبـــى ســـعيد الأنبارى، تحقيق د / فخر صالح قـــدارة ، ط / دار الجبـــل - بـــيروت - لبنان ، ط ١/١٤١٥ هـــ - ١٩٩٥ م .

٤- الأشباه والنظائر فى النحو لجلال الدين السيوطى ، ط / دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، بدون تاريخ .

٥- إصلاح الخلل الواقع فى الجمل للزجاجى ، للبطليوسى تحقيق د/ حمـــزة عبد الله النشرتى ، نشر / دار المريخ ، بدون تاريخ .

٦- الأصول فى النحو لأبى بكر محمد بـــن ســـهل بـــن الســـراج النحـــوى البغدادى ، تحقيق د / عبد الحســـين الفتلـــى ، ط ٣/١٤٠٨ - ١٩٨٨ م ، بدون دار نشر.

٧- إعراب القرآن وبيانه ، تأليف أ / محيى الدين الدرويش ،اليمامة / دار ابن كثير ، دار الإرشاد للشئون الجامعية / ١٤٠٨ هـــ - ١٩٩٨ م .

٨- أمالى ابن الشجرى ، تحقيق د/ محمود محمد الطنـــاحى ، نشـــر مكتبـــة الخانجى ، ط ١٤١٣/١ هـــ - ١٩٩٢ م .

٩- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القـــرآن لأبى البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكـــبرى ، ط / دار الفكـــر - بيروت ، ط ١ / ١٤٠٦ هـــ - ١٩٨٦ م .

١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصـــارى المصرى ، منشورات المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ، بدون تاريخ.

١١- الإيضاح فى شرح المفصل لأبى عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوى ، تحقيق د / موسى بناى العليلـــى ، ط / دار إحيـــاء التراث الإسلامى ، بدون تاريخ .

١٢- البحر المحيط فى التفسير لمحمد بن يوسف الشهير بأبى حيان الأندلسى الغرناطى ، ط/ دار الفكر للطباعة والنشر ، بـــيروت / ١٤١٢هـــ - ١٩٩٢ م .

١٣- البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشى الإشبيلى السبتى ، تحقيق د/ عباد بن عيد الثبيتـــى ، ط / دار الغرب الإسلامى ، ط ١/ ١٤٠٧ هـــ - ١٩٨٦ م .

١٤- تذكرة النحاة لأبى حيان محمد بن يوسف الغرناطى الأندلسى ، تحقيـق د / عفيف عبد الرحمن ، ط / مؤسســة الرســالة _ بـــيروت ، ط ١/ ١٤٠٦ هـــ - ١٩٨٦ م .

١٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تحقيق / محمد كامل بركات ، ط / دار الكتاب العربى ، ط /١٣٨٧ هـــ .

١٦- التصريح على التوضيح للشيخ الإمام / خالد بن عبد الله الأزهـرى ، ط / الحلبى بمصر ، بدون تاريخ .

١٧- التوطئة لأبى على الشلوبين ، تحقيق د / يوسف أحمد المطـوع ، ط / ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، بدون دار نشر .

١٨- التوهم عند النحاة للدكتور / عبد الله أحمد جاد الكريم ، مكتبـة الآداب / القاهرة ، ط ١ / ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

١٩- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مـالك ، شـرحها وعلق عليها / تركى فرحات المصطفى ، منشـورات / محمـد علـى بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١/ ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٢٠- حاشية محمد الأمير على مغنى اللبيب لابن هشام الأنصارى ، طبعـة / عيسى الحلبى ,

٢١- حاشية محمد بن على الصبان على شرح الأشمونى علـى ألفيـة ابـن مالك ، طبعة / عيسى الحلبى .

٢٢- حاشية مصطفى محمد عرفة الدسوقى على مغنى اللبيـب عـن كتـب الأعاريب لابن هشام الأنصارى ، ضبط / عبد السلام محمـد أمـين ، منشورات / محمد على بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنـان ، ط ١ / ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

٢٣- حاشية يس بن زين الدين العليمى الحمصـى علـى التصريـح علـى التوضيح للشيخ / خالد الأزهرى ، دار إحياء الكتب العلمية ، عيسـى الحلبى .

٢٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمـــر البغـــدادى ، تحقيق أ / عبد السلام محمد هارون ، ط / مكتبة الخانجى ، القاهرة ط ٢ / ١٤٠٨ هـــ - ١٩٨٨ م .

٢٥- الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق د / محمد على النجار ، المكتبة العلمية .

٢٦- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطى ، وضع حواشـــيه / محمـــد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ / ١٤١٩ هـــ - ١٩٩٩ م .

٢٧- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للإمام / شـــهاب الديـــن أبـــى العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعـــروف بالســـمين الحلبـــى ، تحقيق / على محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بـــيروت - لبنان ، ط ١ / ١٤١٤ هـــ - ١٩٩٤ م .

٢٨- ديوان رؤبة بن العجاج ، تحقيق / وليم بن الورد ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ط ٢/١٩٨٠ م .

٢٩- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك مع حاشـــية الصبـــان ، دار إحيـــاء الكتب العلمية ، ط / فيصل عيسى البابى الحلبى .

٣٠- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، تحقيق د / عبد الحميد السيد محمـــد عبد الحميد ، ط / دار الجيل ، بيروت ، ط / ١٤١٩ هـــ - ١٩٩٨ م .

٣١- شرح الأنموذج فى النحو للزمخشرى ، بشرح الأردبيلى / جمال الديـــن محمد بن عبد الغنى ، تحقيق د /حسنى عبد الجليـــل يوســـف ، مكتبـــة الآداب ، بدون تاريخ .

٣٢- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، د / محمد بدوى المختون ، ط / دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١/ ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

٣٣- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور الإشبيلى ، تحقيق د / صاحب أبو جناح ، بدون طبعة وتاريخ .

٣٤- شرح الرضى على الكافية ، تصحيح وتعليق / يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ، ط / ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

٣٥- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصارى ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .

٣٦- شرح الشواهد للعينى مع شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان ، طبعة / عيسى الحلبى .

٣٧- شرح شواهد المغنى للسيوطى ، منشورات / دار مكتبة الحياة ، بيروت ـ لبنان ، بدون تاريخ .

٣٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، دار التراث ، ط ٢٠ / ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .

٣٩- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق / عدنان عبد الرحمن الدورى ، ط / العانى - بغداد / ١٩٧٨ م .

٤٠- شرح الكافية الشافية لجمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق د / عبد المنعم أحمد هريدى، ط / دار المأمون للتراث ، ط ١ / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م.

٤١- شرح المفصل فى صنعة الإعراب الموسوم بـــالتخمير للخوارزمـــى ، تحقيق د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط / دار الغرب الإسلامى، ط ١ / ١٩٩٠ م .

٤٢- شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن على بن يعيش النحوى ، ط / عالم الكتب ، بيروت ، بدون تاريخ .

٤٣- شرح المقدمة الجزولية الكبير للأستاذ / أبى على عمر بن محمد بن عمر الأزدى الشلوبين ، تحقيق د / تركى بن ســـهو بـــن نـــزال العتيبـــى ، ط / مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٢/١٤١٤ هـــ - ١٩٩٤ م .

٤٤- شرح المكودى لأبى زيد عبد الرحمن بن على بن صـــالح المكـــودى ، ضبط / إبراهيم شمس الـــدين ، ط / دار الكتب العلميـــة ، بـــيروت - لبنان ، ط ١/١٤١٧ هـــ - ١٩٩٦ م .

٤٥-شفاء العليل فى إيضاح التسهيل لأبى عبد الله محمد عيســـى السلســـيلى، تحقيق د / الشريف عبد الله على الحســـينى البركـــاتى ، ط / المكتبـــة الفيصلية ، ط ١ / ١٤٠٦ هـــ - ١٩٨٦ م .

٤٦- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، تأليف أ / محمد محيى الديـــن عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ، بدون تاريخ.

٤٧- علل النحو لأبى الحسن محمد بن عبد الله الوراق ، تحقيق د / محمـــود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد - الريـــاض ، ط١/١٤٢٠هـــ - ١٩٩٩ م .

٤٨- الفصول الخمسون لابن المعطى ، تحقيق د/محمود محمـــد الطنـــاحى ، ط / مكتبة الإيمان ، بدون تاريخ .

٤٩- كتاب سيبويه، تحقيق أ/عبد السلام محمد هـــارون،ط ١٤٠٨/٣هـــ-١٩٨٨م.

٥٠- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التـــأويل لأبـــى القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشرى الخوارزمى ، ط / دار الفكر للطباعة والنشر ، بدون تاريخ .

٥١- اللباب فى علل البناء والإعراب لأبى البقـــاء عبـــد الله بـــن الحســـين العكبرى ، تحقيق / غازى مختار طليمات ، دار الفكر بيروت - لبنـــان ، ط ١ / ١٤١٦ هـــ - ١٩٩٥ م .

٥٢-لسان العرب للإمام العلامة / ابن منظور ، تصحيح / أمين محمد عبـــد الوهاب ، محمد الصادق العبيدى ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت - لبنان ، ط ٣ / ١٤١٩هـــ-١٩٩٩م.

٥٣-ما يجوز تعدده وما لا يجوز للدكتور / سعيد محمد مغازى عوض فودة ، رقم إيداع / ١٥٢٧٠ ، ١٤٢٤ هـــ - ٢٠٠٣ م .

٥٤- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبـــى الفتـــح عثمان بن جنى ، تحقيق / محمد عبد القادر عطا ، منشورات / محمـــد على بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١٤١٩/١هـــ - ١٩٩٨ م .

٥٥- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل ، تحقيـــق د / محمـــد كامل بركات ، ط / دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ هـــ - ١٩٨٠ م .

٥٦- معانى القرآن للأخفش ، تحقيق د / عبد الأمير محمد أمين الورد ، ط / عالم الكتب ط ١ / ١٤٠٥ هـــ - ١٩٨٥ م.

٥٧- مغنى اللبيب لجمال الدين بن هشام الأنصارى ط / دار إحيـــاء الكتـــب العربية ، فيصل عيسى الحلبى؛بدون تاريخ .

٥٨- المقتضب لأبى العباس محمد بن يزيد البرد ، تحقيق أ / محمـــد عبـــد الخالق عضيمة ، ط/المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ط / ١٤١٥هـــ - ١٩٩٤ م .

٥٩- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيى الدين عبد الحميـــد ، دار التراث ط ٢٠ / ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٦٠- المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام للشمنى ، القسم الأول ، دراسة وتحقيق ، إعداد / عبد الحميد عبد المبدى أحمد محمد ، رسالة ماجســتير فى كلية دار العلوم / جامعة القاهرة ، رقم / ١٠٠٣ .

٦١- المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام للشمنى ، القسم الثانى دراســة وتحقيق ، إعداد / أحمد محمود السيد الرفاعى ، رسالة ماجستير فى كلية دار العلوم جامة القاهرة ، رقم / ٥٩٩ .

٦٢- النحو الوافى للأستاذ / عباس حســن ، دار المعــارف ، ط/١٤ بــدون تاريخ .

٦٣- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للإمام / جلال الديــن الســيوطى ، تحقيق / أحمد شمس الدين ، منشورات / محمد على بيضـــون ، ط/دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ / ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م .

فهرست الموضوعات

١- تقديـــــــم		٧٨٥
٢- الفصل الأول	المؤتلـــــــف فـــــــى التوابـــــــع .	٧٨٩
٣- المبحث الأول	أوجه الائتلاف بين النعـــت وعطف البيـــان.	٧٩١
٤- المبحث الثانى	أوجه الائتلاف بين النعـــت والتوكيـــــد .	٧٩٧
٥- المبحث الثالث	أوجه الائتلاف بين النعـــت وعطف النسق .	٨٠١
٦- المبحث الرابع	أوجه الائتلاف بين النعـــت والبـــــــدل .	٨٠٤
٧- المبحث الخامس	أوجه الائتلاف بين عطف البيـــان والتوكيد .	٨٠٧
٨- المبحث السادس	أوجه الائتلاف بين عطف البيان وعطف النسق.	٨٠٩
٩- المبحث السابع	أوجه الائتلاف بين عطف البيـــان والبـــدل .	٨١١
١٠- المبحث الثامن	أوجه الائتلاف بين التوكيـــد وعطف النســـق .	٨١٥
١١- المبحث التاسع	أوجه الائتلاف بين التوكيـــد والبـــــــدل .	٨١٧
١٢- المبحث العاشر	أوجه الائتلاف بين عطف النســـق والبـــدل .	٨١٩
١٣- الفصل الثانى	المختلف فى التوابع .	٨٢٥
١٤- المبحث الأول	أوجه الاختلاف بين النعـــت وعطـــف البيان .	٨٢٧
١٥- المبحث الثانى	أوجه الاختلاف بين النعـــت والتوكيـــــد .	٨٣١
١٦- المبحث الثالث	أوجه الاختلاف بين النعـــــت وعطف النسق .	٨٣٦
١٧- المبحث الرابع	أوجه الاختلاف بين النعـــــت والبـــــدل .	٨٣٩
١٨- المبحث الخامس	أوجه الاختلاف بين عطـــف البيـــان والتوكيد .	٨٤٣

١٩- المبحث السادس أوجه الاختلاف بين عطف البيان وعطف النسق ٨٤٥
٢٠- المبحث السابع أوجه الاختلاف بين عطف البيان والبدل . ٨٤٨
٢١- المبحث الثامن أوجه الاختلاف بين التوكيد وعطف النسق . ٨٥٩
٢٢- المبحث التاسع أوجه الاختلاف بين التوكيد والبدل . ٨٦١
٢٣- المبحث العاشر أوجه الاختلاف بين عطف النسق والبدل . ٨٦٣
٢٤- الخاتمة ٨٦٦
٢٥- فهرس المراجع ٨٧٠
٢٦- فهرس الموضوعات ٨٧٨